



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والحاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: محاسبة وجباية

موسومة بعنوان:

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تحت إشراف:

الدكتور شريف محمد

من إعداد الطلبة:

- بوعلي سعاد

- بن داود فضيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/06/19

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عابد علي	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
شريف محمد	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
جمال صحراوي	أستاذ محاضر - أ -	عضوا ومناقشا

الموسم الجامعي: 2024 - 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،  
وبفضله وتوفيقه أنجزنا هذه المذكرة المتواضعة؛  
نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان  
إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا المذكرة؛  
أخص بالشكر والتقدير أستاذنا الفاضل الدكتور شريف محمد  
الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة، وتشجيعه المستمر  
طيلة فترة البحث، فله منا جزيل الشكر والعرفان؛  
وإلى كل أفراد العائلة الكريمة الذين كانوا الحزن والدعاء، الكلمة الطيبة  
واليد التي تمتد في وقت الحاجة، نبعث إليكم محبتنا وامتناننا فلكم جميعاً منا  
هذا الإهداء عربون وفاء لا تفي به الحروف.  
ولا يفوتنا أن نشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،  
وكل من ساهم في تكويننا الأكاديمي خلال سنوات الدراسة؛  
وأخيراً، شكرنا موصول إلى أصدقائنا وزملائنا الذين شاركونا هذه الرحلة بكل  
ما فيها من تعب وجهد وأمل.

جزاكم الله خيراً، وبارك فيكم جميعاً.



## إهداء

إلى التي تعبته وريبت وسهرت الليالي، إلى التي تألمت لأجل راحتني،

إلى أحب من في الوجود بعد الله ورسوله "أمي الحبيبة" ...

إلى الذي كرس حياته من أجل تربيتي وتعليمي،

"أبي الغالي" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ...

إلى من ساندوني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق ...

إلى إخوتي، وأحبتني، وزملائي الذين كانوا خير رفيق لي،

أهدي إليكم ثمرة جهدي، فأنتم النور الذي أضاء طريقتي ...

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور "شريف محمد" الذي كان لي نعم المشرف

والموجه، وذو الفضل بعد الله في توجيهي ودعمي علمياً وفكرياً خلال هذه الرحلة،

أرجي لك خالص الشكر والتقدير على ما بذلت من جهد

وما نمرتني به من نصح وتوجيه، فلك مني أسمي عبارات الامتنان والاحترام؛

سعاد

## إهداء

إلى من كانت ولا تزال نبع العنان، وسند الحياة، ودفع الأيام...  
إلى أمي الحبيبة، التي علمتني الصبر حين عزّ الصبر، وثمرتني بدعائها كلما ضاقت  
ببي السبل، أهديك ثمرة جهدي ودعم سعيمي، فمهما كتبت لن أوفيك حقك؛  
لقد علمتني الكفاح والكرامة بعزتك، والرضا بحكمتك؛  
إلى من كان أول المعلمين، وسندي منذ بداياتي...  
إلى أبي العزيز، حفظك الله ورحمك، فقد كنت النور الذي أثار لي طريق الحياة،  
والدعاء الذي رافقني في كل خطوة.  
وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة الذين كانوا الحزن والدعاء، الكلمة الطيبة واليد  
التي تمتد في وقت الحاجة، أبعث إليكم محبتي وامتناني فلكم جميعاً مني هذا  
الإهداء عربون وفاء لا تفيده الحروف.  
إلى إخوتي الأغزاء وفقهاء الدرب، وسندي في الدنيا، شكراً لوجودكم ولصبركم  
ولمواقفكم التي كانت النور في عتمة أيام؛  
إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير وإلى كل الأصدقاء...

### فضيلة

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	المقدمة
<b>الفصل الأول: الجباية المحلية ومدى تأثير أسعار البترول عليها</b>	
3	المبحث الأول: ماهية الجباية المحلية
3	المطلب الأول: مدخل إلى الجباية المحلية ومصادر الإيرادات
8	المطلب الثاني: خصائص الجباية المحلية مقارنة بالجباية الوطنية
11	المبحث الثاني: فعالية التحصيل الجبائي المحلي
11	المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة عليه
18	المطلب الثاني: إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر
23	المبحث الثالث: الربيع البترولي
23	المطلب الأول: ماهية الربيع البترولي
26	المطلب الثاني: تأثيرات تغير الربيع البترولي
<b>الفصل الثاني: استجابة الجباية المحلية لتغيرات أسعار البترول</b>	
35	المبحث الأول: العلاقة بين الجباية المحلية والعوائد البترولية
35	المطلب الأول: تأثير العوائد البترولية على أساسيات الجباية في الجزائر
43	المطلب الثاني: تأثير تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية
48	المبحث الثاني: تحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية
48	المطلب الأول: تطورات أسعار البترول (2000-2024)
51	المطلب الثاني: التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024)
55	المبحث الثالث: دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجباية المحلية

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

55	المطلب الأول: استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي
58	المطلب الثاني: نحو استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية
الدراسة القياسية	
87	الخاتمة
90	المصادر والمراجع
95	الملخص

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
14	الجدول رقم ( 1-1): مقارنة بين خصائص الجباية المحلية والجباية الوطنية	1-1
14	مزايا ونقائص الضريبة الوحيدة	2-1
19	مزايا ونقائص الضرائب المتعددة	3-1
22	آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التحصيل الجبائي (بالدينار)	4-1
22	نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة العامة للدولة.	5-1
25	حجم بواقي التحصيل الضريبي ( بالدينار) في 2019/12/31.	6-1
36	تصنيف النفط الخام على أساس الكثافة API والمحتوي الكبريتي	7-1
39	حجم الناتج الداخلي الخام إلى الجباية البترولية (2014-2022)	1-2
41	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017-2023)	2-2
45	حجم الإنفاق الحكومي إلى الجباية البترولية (2001-2011)	3-2
49	يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2023)	4-2
52	تطورات حجم التحصيل لولاية تيارت مع أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)	5-2
54	التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024)	6-2
59	توزيع الرسم على النشاط المهني	8-2
60	مبالغ رسوم التطهير في الجزائر	9-2
63	توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018	10-2
64	إحصائيات الرقابة الجبائية في الجزائر لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024	11-2
75	اختبار الاستقرارية حسب ADF	1-3
78	نموذج الاجل الطويل	2-3
79	نموذج الاجل القصير	3-3
80	اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء	4-3
81	اختبار تجانس التباين	5-3
82	إختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي	6-3



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
13	تصنيف العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي	1-1
37	نسبة الجبائية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام	1-2
40	تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-2
42	تطور نسبة الجباية البترولية إلى الإنفاق الحكومي	3-2
51	تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)	4-2
77	اختبار الابطاءات المثلى	1-3
82	اختبار التوزيع الطبيعي	2-3
83	اختبار الاستقرار الهيكلي	3-3
84	اختبار الاداء التنبؤي	4-3

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تعد الجباية المحلية من أهم الأدوات المالية التي تستند إليها الجماعات الإقليمية في تمويل نشاطاتها وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، فهي تعكس مدى نجاعة السلطات المحلية في تعبئة الموارد المتاحة، وترتبط بشكل مباشر بقدرات التسيير المالي والإداري، كما تبرز كألية حيوية لترسيخ اللامركزية المالية وتعزيز استقلالية القرار المحلي.

ورغم الإطار القانوني والمؤسسي الذي يفترض أن يدعم هذا النوع من الجباية في الجزائر، إلا أن الواقع يكشف عن محدودية واضحة في حجم الإيرادات الجبائية المحلية، وضعف فعالية التحصيل، ما يجعل أغلب الجماعات المحلية تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من الدولة المركزية، وتطرح هذه المسألة بحدة أكبر في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة، لاسيما مع ما تشهده أسعار البترول من تقلبات مستمرة على الساحة الدولية.

كما إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، والاعتماد الكبير على مداخل البترول، انعكسا بصفة مباشرة وغير مباشرة على أداء الجماعات المحلية، فكلما انخفضت أسعار البترول تقلصت المداخل العمومية، ما أدى إلى الضغط على ميزانية الدولة وبالتالي تقليص حجم الإعانات والتحويلات الموجهة للجماعات الإقليمية، هذا الواقع يبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل الجباية المحلية كخيار استراتيجي بديل يعزز من الموارد الذاتية، ويقلص من هشاشة المالية المحلية تجاه التقلبات الظرفية لأسواق الطاقة.

إن استجابة الجباية المحلية لمثل هذه التغيرات تتطلب تكييفاً في أساليب التسيير، ورفعاً لمستوى فعالية التحصيل الجبائي، إلى جانب إصلاحات عميقة في البنية القانونية والتنظيمية، من أجل ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية وتحقيق مردودية مالية مستدامة، كما أن تحسين مستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة ومحينة، يعد من الشروط الأساسية لتحسين تعبئة الموارد المحلية ومواكبة التحديات الاقتصادية الوطنية والدولية.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الرهانات، من خلال معالجة العلاقة بين الجباية المحلية والتقلبات الاقتصادية، خصوصاً في ظل تذبذب أسعار البترول ومحاولة فهم طبيعة تأثير هذه التغيرات على مداخل الجماعات المحلية، ومدى قدرة هذه الأخيرة على مواجهة التحديات المرتبطة بها في ظل بيئة مالية واقتصادية متغيرة.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### الإشكالية:

في ظل التذبذب المستمر الذي تعرفه أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما لذلك من انعكاسات مباشرة على المالية العمومية في الجزائر، أصبحت مسألة تعزيز الموارد الجبائية المحلية ضرورة ملحة لضمان استمرارية تسيير الجماعات المحلية واستقلاليتها، غير أن واقع الجباية المحلية لا يزال يطرح تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بضعف فعالية التحصيل وتباين القدرات الجبائية بين مختلف البلديات، وعليه فإن الإشكالية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها تتمثل في:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار البترول على مردودية الجباية المحلية في الجزائر؟ وما حدود استجابة هذه الأخيرة لرهانات الفعالية في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية؟

### الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الجباية المحلية والمالية العامة للدولة؟
- كيف تتوزع مصادر الجباية المحلية، وما مدى مساهمتها في تمويل الجماعات المحلية؟
- ما مدى فعالية آليات تحصيل الجباية المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية؟
- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على التحويلات المالية من الدولة إلى الجماعات المحلية؟
- ما هي أبرز العراقيل التي تواجه تحسين مردودية الجباية المحلية؟
- ما هي السبل الكفيلة بتعزيز فعالية الجباية المحلية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة؟

### الفرضيات:

- تتأثر مردودية الجباية المحلية في الجزائر بشكل غير مباشر بتقلبات أسعار البترول، وذلك من خلال حجم التحويلات المالية التي تخصصها الدولة للجماعات المحلية، مما ينعكس على حجم ونوعية الخدمات المحلية؛
- تعاني آليات تحصيل الجباية المحلية من ضعف في الفعالية نتيجة جملة من العوامل، منها محدودية الكفاءات البشرية، غياب قواعد بيانات دقيقة، وضعف التنسيق بين مختلف المصالح المعنية؛

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- لا تزال الجباية المحلية عاجزة عن تعويض النقص الحاصل في الموارد الناتج عن انخفاض أسعار البترول، بسبب اعتمادها على رسوم غير ديناميكية وضعف القدرة الجبائية الفعلية للعديد من الجماعات؛
- التحسين الفعلي لمردودية الجباية المحلية ممكن، لكنه مشروط بإصلاحات تنظيمية وتشريعية، وبالاعتماد على آليات تحفيزية ولا مركزية مالية أوسع.

### أسباب اختيار الموضوع:

#### الأسباب الذاتية:

- اهتمامنا الشخصي بمجال المالية العامة وبشكل خاص الجباية المحلية باعتبارها أداة حيوية لتحقيق التوازن المالي المحلي وتعزيز اللامركزية؛
- الرغبة في تعميق الفهم حول التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في ظل التغيرات الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بتعبئة الموارد الذاتية؛
- تطلعنا إلى تقديم مساهمة علمية تواكب النقاشات الجارية حول الإصلاح الجبائي وتحسين حكمة المالية المحلية؛
- اكتساب خبرة بحثية معمقة في موضوع راهني يتقاطع مع عدة تخصصات كالمالية، الاقتصاد، القانون العام، وتسيير الجماعات الإقليمية.

#### الأسباب الموضوعية:

- أهمية الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية، خاصة مع تزايد الضغوط على ميزانية الدولة بسبب تقلبات أسعار البترول؛
- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري الذي يجعل من المالية المحلية عرضة للتذبذب، ويبرز الحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية مستقرة؛
- ضعف فعالية تحصيل الجباية المحلية في الكثير من البلديات، ما يعوق تحقيق التنمية المحلية ويؤدي إلى تزايد التبعية للمركز؛
- التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجزائر وضرورة مواكبتها بإصلاحات جبائية مدروسة تستند إلى تشخيص دقيق وموضوعي لواقع الجباية المحلية؛

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- قلة الدراسات الميدانية المتخصصة في العلاقة بين الجباية المحلية وأسعار البترول، مما يمنح الموضوع بعدا علميا جديرا بالبحث والتعمق.

### أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الاقتصادي الذي تمر به الجزائر، والمتسم بتذبذب أسعار البترول وما يترتب عن ذلك من انعكاسات مباشرة على المالية العمومية، وعلى قدرات الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، فمن جهة تبرز الجباية المحلية كأداة أساسية لتعزيز الموارد الذاتية للجماعات الإقليمية وتقوية استقلاليتها المالية، ومن جهة أخرى يكشف الواقع عن محدودية في فعالية التحصيل وارتباط وثيق بين مداخل البلديات والتحويلات المركزية الممولة أساسا من عائدات المحروقات.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين فعالية الجباية المحلية وتقلبات أسعار البترول، بما يسمح بفهم أعمق لمواطن الخلل واقتراح مداخل لتحسين مردودية النظام الجبائي المحلي في إطار السعي إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

### أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الجباية المحلية في الجزائر، من حيث مصادرها وطرق تحصيلها ومدى مساهمتها الفعلية في تمويل الجماعات المحلية، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تفرضها تقلبات أسعار البترول، كما تسعى إلى تحليل العلاقة القائمة بين فعالية التحصيل الجبائي المحلي وتذبذب الموارد البترولية التي تشكل العمود الفقري لمالية الدولة، ويُرَاد من خلال هذه الدراسة إبراز مواطن القوة والضعف في المنظومة الجبائية المحلية، واستكشاف مدى قدرتها على التكيف مع الأزمات المالية، إلى جانب تقديم بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين مردودية الجباية وتعزيز استقلالية الجماعات المحلية على المدى المتوسط والبعيد.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مديرية الضرائب لولاية تيارت.
- الحدود الزمانية: خلال السنة الدراسية 2024 - 2025.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### منهج الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة منهجاً تحليلياً وتوصيفياً يعتمد على الجمع بين الطرق الكمية والنوعية لفهم واقع الجباية المحلية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول، بحيث يقوم المنهج التحليلي على دراسة البيانات والإحصائيات المالية المتعلقة بالجباية المحلية وتحويلات الدولة، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق القانونية والتنظيمية التي تنظم الجباية المحلية، أما المنهج الوصفي فيهدف إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن هيكل الجباية المحلية وآليات التحصيل المعتمدة وذلك من خلال دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية تيارت وتحليل مدى فعالية تطبيق هذه الآليات، كما تستفيد الدراسة من مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة لتأطير البحث في سياقه العلمي، هذه المقاربة المتكاملة تمكن من تحليل تأثير تقلبات أسعار البترول على الموارد المالية المحلية، وتقديم توصيات مبنية على نتائج ملموسة تسهم في تطوير النظام الجبائي المحلي.

### الدراسات السابقة:

#### الدراسة الأولى:

دراسة علي عباس إبراهيم ومنال حسيني، (2018) تحت عنوان "واقع وآفاق الجباية المحلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، استهدفت الدراسة تشخيص وتحليل واقع الجباية المحلية في الجزائر، والبحث في إمكانية تطويرها والارتقاء بها إلى مستوى ذو فاعلية أفضل، لتتوصل إلى أن الجباية المحلية تمثل المحرك القاعدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجماعات الإقليمية، فهي تشكل الحصة الأكبر من مجموع مواردها المالية، غير أن هذه الأخيرة تواجه عدة تحديات وصعوبات في تعبئة تلك الموارد الجبائية، مما يعيق تأدية مهامها بصفة متوازنة ومتكاملة، وهو الشيء الذي أدى إلى إدخال إصلاحات دورية عليها والبحث الدائم والمستمر في كيفية تطويرها لغرض تعزيز مالية الجماعات الإقليمية بالشكل الذي ينعكس على مستوى فاعليتها وكفاءتها.

#### الدراسة الثانية:

دراسة سلام عبد الرزاق وبصاشي هدى (2020)، تحت عنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التطرق لبعض الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة وكذا الآثار المترتبة عنها، كما لا ننسى أهم

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لمواجهة هذه الازمة، بحيث لاحظنا بان المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع او الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا الى أن العوامل التي أدت الى انخفاض الاسعار تتعلق بأسباب اقتصادية واخرى سياسية، والدول المصدرة هي أكبر الخاسرين جراء هذا الانخفاض، والجزائر من بين هذه الدول اذ يعتمد بشكل شبه كامل على عوائد المحروقات.

### الدراسة الثالثة:

دراسة عمر غزالي ورائية إدير (2019)، تحت عنوان "إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تعتبر كامتداد لسلطة الدولة على المستوى المحلي، وأسلوب من أساليب الإدارة المحلية في سبيل إرساء التعاون بين جهود السلطات المركزية والإقليمية لتحقيق التنمية المحلية في مختلف المجتمعات. والجزائر من بين الدول التي اتجهت نحو تحقيق المركزية الإدارية بين الهيئات الحكومية والإقليمية، من خلال إنشائها للجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، قصد تحقيق التنمية على المستوى المحلي، إلا أن تفعيل دور هذه الهيئات المحلية لا يمكن تجسيده إلا بتوفير نظام تمويل محلي فعال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة، فجاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على المصادر التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجه تحصيلها، وأهم إجراءات إصلاح المالية المحلية.

### الدراسة الرابعة:

دراسة عابد نصيرة و ولد عابد عمر (2020)، تحت عنوان "الجباية المحلية ودورها في التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية البلدية-"، هدفت هذه الدراسة إلى أن الدولة تسعى منذ وجودها إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو لكل أفراد المجتمع في جميع المجالات، ولكي تتمكن من تأدية هذه الوظيفة وجدت وسيلة تدعى الجباية (الضرائب) والتي تهدف من ورائها إلى السير الحسن لكل مدخلاتها ومخرجاتها بالإضافة إلى أهداف أخرى، وتعدد وظائف الدولة يتعدد بتعدد وجهات النظر، وكلما زادت هذه الموارد زادت فعالية الجماعات المحلية وأمكنها من تلبية حاجات السكان المتزايدة مما يؤدي إلى

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ممارسة اختصاصها على الوجه الكامل. وعليه نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية وذلك بدراسة حالة ولاية البليدة.

### صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي يمكن تصنيفها إلى صعوبات منهجية وأخرى ميدانية، فمن الناحية المنهجية تمثلت الصعوبة الأساسية في ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة المباشرة بين فعالية الجباية المحلية وتقلبات أسعار البترول في السياق الجزائري، مما تطلب جهداً مضاعفاً في تجميع المعطيات النظرية وربطها بالواقع المحلي، أما من الناحية الميدانية فقد تمثلت أبرز الصعوبات في محدودية توفر البيانات الدقيقة والمفصلة حول مداخل الجباية المحلية وآليات التحصيل على مستوى مديرية الضرائب لولاية تيارت، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الرسمية أو الإحصاءات المحدثة من طرف المديرية، بسبب الطابع الحساس أو البيروقراطي للمعلومة المالية، كما شكل غياب الشفافية وضعف التنسيق بين المصالح المالية المحلية والمركزية عائقاً إضافياً في تحليل فعالية النظام الجبائي المحلي بشكل شامل.

### هيكل الدراسة:

الفصل الأول بعنوان الجباية المحلية ومدى تأثير أسعار البترول عليها وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان ماهية الجباية المحلية يتضمن مدخل إلى الجباية المحلية ومصادر الإيرادات، وكذلك خصائص الجباية المحلية مقارنة بالجبائية الوطنية، أما المبحث الثاني بعنوان فعالية التحصيل الجبائي المحلي ويتضمن مفهوم التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة عليه من خلال تعريف التحصيل والفعالية وآليات التحصيل والعوامل التنظيمية والقانونية والبشرية وكذلك إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر، في حين أن المبحث الثالث فعنون بالريع البترولي ويتضمن كلا من ماهية الريع البترولي وكذا تأثيرات تغير الريع البترولي.

الفصل الثاني تحت عنوان استجابة الجباية المحلية لتغيرات أسعار البترول وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان العلاقة بين الجباية المحلية والعوائد البترولية والمتضمن تأثير العوائد البترولية على أساسيات الجباية في الجزائر وكذلك تأثير تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية، في حين أن المبحث الثاني فعنون بتحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

---

والمتضمن تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)، وكذلك التحصيل الجبائي - (IRG) (TVA) لإجمالي الفترة (2000-2024) ، في حين أن المبحث الثالث والمتمثل في دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجباية المحلية ويتضمن استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي وكذلك نحو استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية، كما بدراسة قياسية متضمنة لموضوع دراستنا.

## الفصل الأول

الجبابة المأطفة ومدى أأأئر

أسعار البترول عليها

### تمهيد:

تعد الجباية المحلية من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل مشاريعها وتغطية نفقاتها، حيث تشمل مجموعة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأفراد والمؤسسات، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التنمية المحلية، تحسين البنية التحتية، وتقديم الخدمات العمومية بفعالية.

وفي الجزائر يعتمد تمويل الجماعات المحلية بشكل كبير على التحويلات المالية التي تقدمها الدولة، والتي تتأثر بشكل مباشر بعائدات البترول، نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على مداخل المحروقات، فإن أي انخفاض في أسعار البترول يؤدي إلى تراجع الإيرادات الوطنية، مما ينعكس سلبا على الميزانية المخصصة للجماعات المحلية، هذا التأثير يظهر من خلال تقليص الدعم المالي، ضعف تنفيذ المشاريع التنموية، وزيادة العجز في تغطية الاحتياجات المحلية.

لذلك فإن تعزيز الجباية المحلية يعد حلا استراتيجيا لتقليل التبعية لمداخل البترول، من خلال تحسين آليات التحصيل الضريبي، توسيع الوعاء الجبائي، وتشجيع الاستثمار المحلي لضمان موارد مالية مستدامة تمكن الجماعات المحلية من تحقيق استقلاليتها المالية ومواجهة تقلبات الاقتصاد.

وفي هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الجباية المحلية

المبحث الثاني: فعالية التحصيل الجبائي المحلي

المبحث الثالث: ماهية الربح البترولي

### المبحث الأول: ماهية الجباية المحلية

تكتسي الجباية المحلية أهمية خاصة في إطار اللامركزية المالية، حيث تمنح الجماعات المحلية استقلالية في تسيير شؤونها وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الخاصة، كما أن نجاح هذا النظام يعتمد على مدى كفاءة التحصيل، عدالة توزيع الأعباء الضريبية، ووعي المواطنين بأهمية المساهمة الجبائية في تحسين مستوى معيشتهم.

ورغم دورها الهام تواجه الجباية المحلية تحديات عديدة مثل ضعف التحصيل، نقص الموارد، واعتماد بعض الجماعات المحلية على التحويلات المالية من الدولة، مما يستدعي تعزيز هذا النظام من خلال إصلاحات جبائية فعالة، تهدف إلى تحسين مردوديته وضمان تمويل مستدام للتنمية المحلية.

### المطلب الأول: مدخل إلى الجباية المحلية ومصادر الإيرادات

تعتبر الجباية المحلية بصفة عامة والضريبية بصفة خاصة من أقدم وأهم المصادر والإيرادات العامة وتعتبر عنصر أساسياً ومهماً في كل الأعمال والدراسات العلمية المالية وهذا لا يرجع لكونها إحدى أبرز الإيرادات العامة فقط ولكن لما لها من أهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف التنمية المحلية.

#### 1. نظرة تاريخية عن الجباية:

تعود الاقتطاعات الجبائية إلى أقدم العصور التاريخية، حيث أن هذه الأخيرة وجدت منذ القدم فالضرائب وجدت وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهدافها السياسية والاقتصادية فالرومان اعتبروا أن الضريبة من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم حيث قاموا بفرض الضريبة ليتمكنوا من تغطية الأعباء المترتبة عليهم من جراء قيامهم بالتزامات الخدمة والدفاع، وذلك دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض وتحصيل هذه الضرائب والأساليب ذات الطابع القمعي المتخذة لتحقيق ذلك.<sup>1</sup>

أهم الضرائب في العصر الروماني كانت ضريبة الرؤوس (Capitation) والتي فرضت على كل شخص بمجرد إقامته على أرض الدولة، وكان أب أسرة هو الذي يدفع هذه الضريبة على الأفراد الذين

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، يسرا أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 64.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

يعولهم والبالغين من العمر 18 سنة إلى 60 سنة والقادرين على العمل بغض النظر عن كونه مالك لثروة أو لا، فهي لا تراعي المقدرة التكيفية للشخص، وكانت تتم بقرارات إلزامية دون اخذ رأي المكلفين.

وفي الوقت الذي كانت فيه الضريبة يحصل عليها الملك في شكل استثنائي وهي بمثابة هبة (DON) في القرن 13 فقد أصبح في القرن 14 ذات شكل عام ومستمر وأقرت إنجلترا عام 1429م حق فرض (ضريبة ملكية دائمة La taille royale) ويلاحظ أن التطور التاريخي أحدث تغييرا أساسيا في العناصر الخاضعة للضريبة وقد طلب (فوبان) (Voubane) بضريبة واحدة رئيسية بدلا من الضرائب المتعددة.<sup>1</sup>

أما الطبيعيون (Physiocrate) فقد نادوا بقصر التكاليف الضريبي على الإنتاج الزراعي باعتبار أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة، وبعد الثورة الصناعية في إنجلترا والثورة الفرنسية ظهر نظام الاقتصاد الحر القائم على أساس ما يسمى بنظرية التعادل و يجدر الذكر أن الثورة الفرنسية تأثرت لحد كبير بأراء الفيزيوقراط، حيث اعتبرت الضريبة العقارية عنصر رئيسي في النظام الضريبي.<sup>2</sup>

### 2. مفهوم الجباية المحلية:

تعتبر الجباية عامة والضريبة بصفة خاصة من أقدم وأهم المصادر الإيرادات العامة.

### 1.2. تعريف الجباية المحلية:

تعتبر الجباية في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدول وتلبية حاجاتها، فالجباية هي ذلك النشاط التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزامها، وتتمثل الجباية العامة أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية.

حيث أن تعريف الجباية يشمل عدة عناصر منها الإتاوة التي تعتبر امتياز يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين بشكل منفرد حيث يدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة وعنصر الرسم الذي يعتبر مبلغ

<sup>1</sup> بغداد قريشي بوجمعة، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية "دراسة تطبيقية بلدية المطهر ولاية غليزان"، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير "قسم العلوم المالية والمحاسبة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 50.

<sup>2</sup> صيام وليد زكرياء وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 16.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، هذه الخدمة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام حيث أن الرسم يعتبر من الإيرادات التي تمول الإنفاق العام، إضافة إلى الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي بغض النظر عن الرسم والإتاوة.<sup>1</sup>

كما عرفها سوزي عدلي ناشد أنه: "إذا كانت تعرف الضريبة العامة بانها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباد دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".<sup>2</sup>

أما مصطلح الجباية فيقصد به مجموعة الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة سواء كانت في شكل ضرائب ورسوم، أو في شكل اقتطاعات لذا فالجباية أوسع مفهوم من مصطلح الضريبة.<sup>3</sup>

ولهذا يقصد بالنظام الجبائي مجموعة الضرائب والرسوم التي يلتزم بأدائها رعايا الدولة في زمن محدد للسلطة العامة سواء كانت هذه الأخيرة مركزية أو محلية، وبهذا يتمثل النظام الجبائي المحلي في مجموعة الضرائب والرسوم التي يستفيد من حصيلتها الجماعات المحلية سواء كانت محصلة عن طريق هيئاتها، أو من خلال التابعة للدولة ولها نسبة فيها، وتتشكل هذه الأخيرة من الرسوم والضرائب باختلافها.<sup>4</sup>

### 2.2. مفهوم الضريبة:

تعددت التعاريف حول الضريبة لكنها كلها تعني مفهوم واحد وشامل فقد عرفت على أنها: "اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية الدولة والجماعات محلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 115.

<sup>3</sup> نعيمة جعفري، محاضرات في مقياس الجباية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2019، ص 24.

<sup>4</sup> نعيمة جعفري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>5</sup> بوباعية عبد الرحمان، الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية"، الجزائر، بدون سنة، ص 12.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كما عرفت الضريبة على أنها: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية".<sup>1</sup>

وتم تعريفها أيضا على أنها: "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".<sup>2</sup>

وعرفت كذلك على أنها: "الضرائب هي المورد المالي العام الذي تقتطعه الدولة من الأشخاص جبرا بغرض استخدامه لتحقيق أهدافه عامة".<sup>3</sup>

ومن هذه خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الضريبة هي اقتطاع نقدًا نتيجة مجموعة من النشاطات تقوم الدولة فيما بعد باستعمالها لتغطية نفقات العامة وهم الأشخاص المكلفين قانونًا سواء كانوا اعتباريين أو كانوا معنويين.

### 3.2. مفهوم الرسوم:

الرسم عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب المرافق العامة والهيئات العامة، وعليه تعتبر الرسوم من بين أهم وأبرز الموارد المالية لتمول ميزانية الدولة، وعليه يمكن تعريف الرسم على أنه:

"عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترّب هذا النفع الخاص بالنفع العامة الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة".

<sup>1</sup> حميد قاسمي، دور الجباية المحلية في التنمية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2016، ص 12.

<sup>2</sup> حميد قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>3</sup> عبد الكريم صادق، يونس البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع للطباعة، لبنان، 1986، ص 130.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وهناك من عرفه أنه: "مبلغ من النقود يدفع نقداً، وليس عينا على اعتبار ان الاقتصاديات الحديثة نقدية وليست عينية، وبحيث تتلاءم نقدية الرسم مع هذه الاقتصاديات التي تتم فيها المبادلات والصفقات بالنقد لا بالعين ويشبه الرسم الضريبية بالنسبة لهذا العصر حيث تتصف بالنقدية".<sup>1</sup>

ويعرف الرسم أيضاً على أنه: "مبلغ من النقود لصالح الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات باقتطاعه جبراً من الأفراد بمقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب المؤسسات العمومية، فالرسم مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة تنفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء ورسوم تسير سيارته لمن طلب من الدولة الانتفاع بسارته بالطرق العامة".

ويعرف الرسم على أنه: "عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويتقرب هذا الدفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة".<sup>2</sup>

### 4.2. أوجه التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة:

تستعمل كل من الضرائب والرسوم بعد الحصول عليها في تغطية النفقات العامة، تشابه الضريبة والرسوم في بعض العناصر وتختلف في أخرى:

#### أ. أوجه التشابه:<sup>3</sup>

- النقدية: يدفع الرسم والضريبة نقداً وليس عينا.
- الإلزامية: إذ يدفع كل من الرسم والضريبة بصفة وصورة، إلزامية، وإجبارية والرسوم يكون مقابل خدمة.
- يحقق أغراض السياسة المالية للدولة: إذ تستخدم الحصائل المالية للرسوم والضرائب من أجل تحقيق الأغراض والأهداف السياسية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة.

<sup>1</sup> بغداد قريشي بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 177.

<sup>3</sup> غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البارق، عمان، الأردن، 1998، ص 57.



ب. أوجه الاختلاف: <sup>1</sup>

- بالنسبة للمقابل: فالرسم بمقابل، أما الضريبة بلا مقابل، بمعنى أن الرسم يستحق إذا حصل دافعه على مقابل، أو خدمة من الدولة، في حين الضريبة يدفعها المكلف دون أن يحصل على مقابل أي لها.
- بالنسبة للنهائية: فالرسم يختلف في نهائيته عن طريقة فنهائيته ليست مطلقة وإنما معلقة على تقديم النفع المقابل له، وهكذا يمكن للفرد استرداد الرسم في حالة عدم تمكنه من الحصول على ذلك النفع أو في حالة ما المبلغ يكون أكثر مما تستحقه الخدمة، أما الضريبة غير مستردة حتى ولو دفعت ظلماً أو أكثر من مقدارها و يمكن استرداد هذه الضرائب عن طريق المنازعات أو اللجوء إلى القضاء في حالة دفع الضريبة ظلماً أو أكثر من مقدارها في الدول و المجتمعات الحديثة.

### المطلب الثاني: خصائص الجباية المحلية مقارنة بالجبائية الوطنية

إن خصائص الجباية تختلف حسب أنواعها فنجد أن الجباية الوطنية تتميز بالخصائص التالية:<sup>2</sup>

- مساهمات مالية هدفها هو تحقيق المنافع العامة مثل الضرائب والمنافع الخاصة مثل الرسوم.
- أموال تقتطعها الدولة إما جبراً مثل الضريبة، أو اختيارياً مثل الرسوم أما عن الجباية البترولية فتجد بأنها موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمجة.
- النظام الجبائي العام ومكوناته يعرف على الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب والرسوم المتكاملة والمتنافسة، ويتم تحديد هذه الأخيرة استناداً على أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ويتكون هذا الأخير من صورتين هما الضرائب والرسوم، اللذين قمنا بتعريفهما، ونظراً لكونهما، أهم مكونات النظام الجبائي فلا بد من استخلاص

<sup>1</sup> خالد الخطيب، المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق، سوريا، 1981، ص 15.

<sup>2</sup> نور الدين يوسف، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص 172.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

واستتباط الخصائص الأساسية لكل منهما أي الضرائب والرسوم والتي سنقوم بدراستهما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( 1-1): مقارنة بين خصائص الجباية المحلية والجبائية الوطنية

الخصائص	الجبائية الوطنية	الجبائية المحلية
النطاق الجغرافي	تطبق على المستوى الوطني وتشمل جميع الأقاليم.	تفرض داخل حدود الجماعات المحلية (بلديات، ولايات).
الجهة المكلفة بالتحصيل	تحصلها الإدارة الجبائية الوطنية (مديرية الضرائب).	تحصلها السلطات المحلية مثل البلديات والولايات.
الأهداف	تمويل ميزانية الدولة وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.	تمويل المشاريع المحلية وتحسين الخدمات العمومية.
الاستقلالية المالية	تدار مركزيا من قبل الدولة لتحقيق توزيع عادل للموارد.	تمنح الجماعات المحلية نوعاً من الاستقلالية المالية لكنها تبقى محدودة.
أنواع الضرائب والرسوم	تشمل الضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل، الشركات) والضرائب غير المباشرة (TVA) والرسوم الجمركية.	تشمل الرسوم على العقارات، النشاط المهني، الأسواق، اللوحات الإعلانية، النقل، إلخ...
المرونة في التعديل	تحدد بموجب قوانين وطنية ولا تتغير حسب المناطق.	يمكن تعديلها محليا وفقا لاحتياجات الجماعة المحلية (لكن وفقاً للقوانين الوطنية).
التأثر بالعوامل الاقتصادية	تتأثر بالمداخيل الوطنية، خاصة عائدات البترول والضرائب الكبرى.	تتأثر بالنشاطات الاقتصادية المحلية وقدرات المواطنين على الدفع.

المصدر: نور الدين يوسف، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 173.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

---

من خلال الجدول السابق لاحظنا أنه بينما تركز الجباية المحلية على تمويل الخدمات والمشاريع المحلية، تهدف الجباية الوطنية إلى ضمان استقرار الاقتصاد وتمويل الميزانية العامة للدولة، غير أن تحقيق توازن بينهما ضروري لضمان تمويل عادل للجماعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة.

### المبحث الثاني: فعالية التحصيل الجبائي المحلي

تعد الحصيلة الجبائية بمثابة المورد الأساسي بإيرادات الدولة والركيزة لتوجيه نفقاتها، بحيث تلقى هذه الأخيرة العديد من الاهتمام، وللوصول لأبعاد التحصيل الجبائي لا بد من التطرق لأهم المفاهيم الخاصة به والعوامل المؤثر عليه.

**المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة عليه**

#### 1. مفهوم التحصيل الجبائي:

تعرف الجباية بأنها:

- "النظام المتبع وجميع الموارد المسخرة لتحصيل الضريبة من المكلفين بها".<sup>1</sup>
- "جميع الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية المسخرة لفرض بطو تحصيل الضرائب".<sup>2</sup>
- هي ذلك النظام التشريعي الموضع حيز التنفيذ لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، أو تحتل مكانة بارزة نظار لثباتها وإلزاميتها.
- هي أحد أدوات السياسة الاقتصادية والمورد الأساسي لإيرادات الخزينة العمومية ونظام متكامل من الطرق والإجراءات لتحصيل ديون الدولة من الضرائب والرسوم".<sup>3</sup>

وبالتالي فيمكن القول أن الجباية هي كل ما هو مسخر من قبل الدولة من وسائل عينية ومعنوية ومالية وبشرية (تنظيمية) لتحويل الديون الواجبة من ضرائب ورسوم من المكلفين للدولة كإيراد أساسي لتعبئة نفقاتها واقتضاء الحاجات عمومية.

أما التحصيل الجبائي يعرف بـ:

- "مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى صناديق الخزينة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 16.

<sup>2</sup> الحرشي عبد الله حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، ط 1، دار وهران، الأردن، 2012، ص 24.

<sup>3</sup> محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، 164.

<sup>4</sup> بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 35.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- "مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة وفي هذا الإطار".<sup>1</sup>

- يتحدد مصدر التحصيل الجبائي من خلال إضافة مصطلح للجبائية مثل الجباية البترولية، الجباية العادية الغير العادية، الجباية الخضراء، الدولية، المحلية...الخ.

مما سبق يمكن القول بأن عملية التحصيل الجبائي تتمثل في الإجراءات القانونية والتنظيمية الرامية إلى تبيان الكيفية أو الطريقة التي يتم من خلالها يقوم المكلف بالضريبة بإبراء ذمة تجاه الخزينة العمومية.

### 2. العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي:

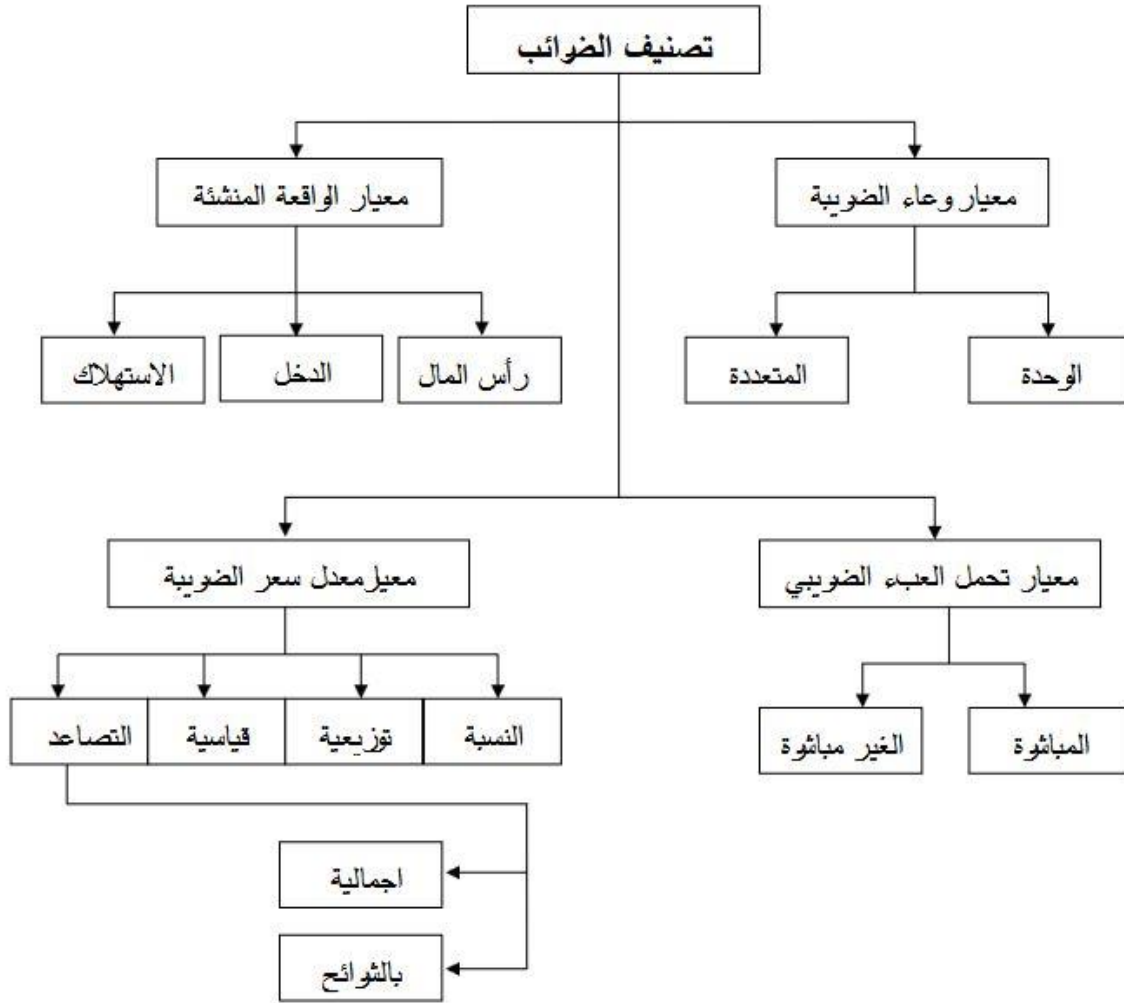
تتحدد العوامل المؤثرة على الضريبة من خلال تحديد أساس فرض الضريبة ثم اختيار مناسبة فرض الضريبة (الواقعة المنشأة للضريبة).

يمكن حصر العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي في تصنيف الضرائب بحيث يختلف تأثيرها حسب طبيعة التصنيف المعتمد بحيث تصنف الضرائب حسب عدة معايير:<sup>2</sup>

1 محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 156.

2 محمود علي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار الغيداء، عمان، 2010، ص 123.

الشكل رقم (1-1): تصنيف العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي



المصدر: محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

## 1.2. معيار وعاء الضريبة:

يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة التي تفرض عليها

الضريبة.<sup>1</sup>

1 طاقة محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة، 2007، ص 123.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### 1.1.2. الضريبة الوحيدة:

تعتمد على فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد من مختلف المصادر، أي جمع كل ما يحصله الفرد من دخول في وعاء واحد.<sup>1</sup>

#### الجدول رقم (1-2): مزايا ونقائص الضريبة الوحيدة

مميزاتها	نقائصها
- سهولة التحصيل وقلة نفقات جبايتها. - تراعي كل إمكانيات المكلف وأعبائه. - الوضوح.	- تصيب جزء من الثروة فقط أو مظهر واحد من مظاهر النشاط الاقتصادي. - ثقيلة العبء على المكلفين. - معرضة للتهرب الضريبي.

المصدر: بوزيدة، 2007، ص 18.

### 2.1.2. الضرائب المتعددة:

تعني خضوع المكلف بالجباية لعدة أنواع من الضرائب مما يفرض تعدد الأوعية الجبائية.<sup>2</sup>

#### الجدول رقم (1-3): مزايا ونقائص الضرائب المتعددة

مميزاتها	نقائصها
- يقلل التهرب الضريبي. - تقلل العبئ الضريبي المكلفين.	- الإفراط في تعدد الضرائب مما يؤدي لخلل وتعقيد في النظام الضريبي وبالتالي عرقلة سير النشاط الاقتصادي. - زيادة نفقات الجباية.

المصدر: بوزيدة، 2007، ص 19.

<sup>1</sup> بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

### 2.2. معيار الواقعة المنشئة للضريبة:

ويقصد بالواقعة المنشأة للضريبة، أن الالتزام يتولد بتوفر الشروط الموضوعية والشخصية.<sup>1</sup>

#### 1.2.2. الضرائب على رأس المال:

تنشأ هذه الضرائب من واقعة تملك رأس المال والمتمثل في:<sup>2</sup>

- الأوراق المنقولة (أسهم، سندات... الخ).
- الأملاك العقارية (المبنية والغير مبنية) القابلة للتقدير بالنقد سواء كانت تدر دخلاً أم لا.

#### 2.2.2. الضرائب على الدخل:

يعرف بأنه: كل مال نقدي أو قابل للتقدير بالنقد يحصل عليه الفرد بصفة دورية ومنتظمة تتولد

بتحقق دخل من إيرادات مقابل السلع المنتجة والخدمات المقدمة.<sup>3</sup>

وتتمثل مصادر الدخل في:

- العمل.
- رأس المال.
- العمل ورأس المال معاً.

#### 3.2.2. الضرائب على الاستهلاك:

يتحملها المكلف بمجرد الإنفاق لغرض الاستهلاك من خلال شراء سلعة معينة.<sup>4</sup>

### 3.2. معيار تحمل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين وجهين لهذا المعيار الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشر وفق مايلي:

1 شعباني لطفى، جباية المؤسسة، متيجة للطباعة، الجزائر، 2017، ص 26.

2 بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3 ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 99.

4 بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 22.



### 1.3.2. الضرائب المباشرة:

ضرائب يحملها المكلف مباشرة دون إمكانية نقل عبئها الضريبي لشخص آخر، وبالتالي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بدفعها للخزينة العمومية والتمثلة في:

- ضريبة على الدخل الإجمالي (I.R.G).
- الضريبة على أرباح الشركات (I.B.S).

### 2.3.2. الضرائب الغير مباشرة:

الضرائب التي تمكن المكلف من نقل عبئها لشخص آخر، وتفرض على السلع والخدمات عند إنتاجها، أو بيعها، أو تداولها، أو استهلاكها أو عند استيرادها وتصديرها، والتمثلة في:<sup>1</sup>

- الرسوم الجمركية والحقوق على الواردات.
- الضريبة على المبيعات.
- الضريبة على الإنتاج.

### 4.3. معيار معدل أو سعر الضريبة:

يتمثل معدل الضريبة بأنه مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة ويتحدد بشكل عام من طرف السلطات العامة بناء على احتياجاتها من تغطية الأعباء، وبالتالي معدل الضريبة هو المبلغ الواجب دفعه من المكلفين كنسبة من الوعاء الجبائي.

### 1.4.2. الضريبة النسبية:

وهي الضريبة المحسوبة وفقا لمعدل ثابت على اختلاف حجم الوعاء الضريبي، ومن أمثلتها:<sup>2</sup>

- الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 30%.
- الرسم على القيمة المضافة وعلى رقم الأعمال.

بحيث أن هذه الأخيرة تتناسب وقيمة العناصر الخاضعة لها.

<sup>1</sup> شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> طاقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

### 2.4.2. الضريبة التصاعدية:

ويقصد بها أن هناك علاقة طردية بين معدل الضريبة والوعاء الضريبي مما يؤدي لارتفاع المعجل بارتفاع حجم الوعاء الضريبي وتأخذ شكلين:<sup>1</sup>

- **التصاعدية الإجمالية:** ونرى تطبيق لهذا النوع في الضرائب خاصة على مستوى الدخل الخاضع للضريبة، فيقسم لشرائح ترتب تصاعديا تفرض عليها ضرائب بمعدل متزايد انتقالا من الأصغر للأكبر.

- **التصاعدية بالشرائح:** يتضمن إعفاء الحد الأدنى الضروري للمعيشة، أي مراعاة الظروف الشخصية للمكلف، فيتم تقسيم الدخل إلى شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب تتزايد من شريحة للأخرى مع جمع سعر الضريبة لكل شريحة وصولا لحد الدخل المتقاضي.

### 3.4.2. الضريبة التوزيعية:

ضريبة لا يحدد سعرها مسبقا إنما تجبى بتحديد حصيلتها الإجمالية ثم توزع كحصاص على الأقاليم والمحافظات الإدارية لتوزع على الأفراد، أي أن حصيلتها معروفة مسبقا.<sup>2</sup>

### 4.4.2. الضريبة القياسية (التحديدية):

ضريبة يحدد سعرها مسبقا دون تحديد الحصيلة الجبائية، على أساس نسبة سنوية من الوعاء الضريبي، أو في شكل مبلغ محدد من كل وحدة حجم المادة الخاضعة للضريبة، تتميز بالمرونة والتعامل مع المكلفين حسب قدرتهم التكاليفية.<sup>3</sup>

---

1 كبداني أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2012، ص 86.

2 قابوش فريال، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، أم البواقي، 2018، ص 53.

3 الإمام محمد، مراحل النمو الاقتصادي، ط 1، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021، ص 43.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

المطلب الثاني: إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر

إن إشكاليات وضع التحصيل الجبائي تتميز بطابعها الفني الإجرائي وخصوصيته القسرية وله ارتباط وثيق بالإنفاق العام، فهو يجسد تحويل أرقام المبالغ الضريبية إلى نقود (المرحلة النهائية في التنظيم الفني للضريبة).

وبالرغم من الجهود المبذولة الرامية إلى رفع كفاءة عمل الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، إلا أن وجود جملة من الإشكاليات حالة دون بلوغ إدارة الضرائب أهدافها، ويمكن إرجاع إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر للأسباب التالية:

### 1. الأسباب السياسية:

يمكن تقسيم الأسباب السياسية التي أدت إلى عدم تجسيد فاعلية التحصيل الضريبي إلى أربعة مراحل على النحو التالي:

#### 1.1. المرحلة الأولى ( 1992 - 2000 ):

لقد سبقت هذه المرحلة عدة اصلاحات اقتصادية ومالية وسياسية (1989-1991)، ومن اجل مواكبة هذه الاصلاحات اعتمدت الإدارة الجبائية عدة إجراءات تهدف إلى اصلاح منظومتها الجبائية لتحقيق فعالية النظام الضريبي، وبالتالي الرفع من نسب التحصيل الضريبي، إلا أن الظروف التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة حالة دون ذلك، مما أثر سلبا على حجم إيرادات الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لقد حققت بالإدارة الضريبية عدة خسائر مادية وبشرية.

#### 2.1. المرحلة الثانية ( 2001 - 2010 ):

في هذه المرحلة واصلت الإدارة الجبائية اصلاحاتها للرفع من حجم التحصيل الضريبي، حيث عملت على تخفيف الضغط الجبائي واستحداث قانون الاجراءات الجبائية، وانشاء هياكل قاعدية جديدة موجه نحو الأداء تتسم بتجميع المهام والوظائف في مصلحة واحدة، وبسبب الطفرة المالية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة لم تولى السلطات العليا اهتماما للجبائية العادية مما أثر على فعالية النظام الضريبي.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### 3.1. المرحلة الثالثة ( 2011 - 2019 ):

ما يميز هذه المرحلة هو بروز لوبيات المال وتأثيرها في رسم السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا ما أثر سلباً على الإدارة الضريبية وجعلها ادارة ضعيفة غير قادرة على فرض سيادة القانون، حيث نتج عن هذا الوضع تعيين عديمي الكفاءة والنزاهة في مختلف مناصب المسؤولية، وكذا توظيف الأعوان دون مراعاة مبادئ الشفافية والموضوعية، بالإضافة إلى زيادة حجم التهرب الضريبي، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ارتفاع الديون الضريبية غير المحصلة والتي بلغت حسب تصريحات مسؤولي القطاع 4500 مليار دينار.

### 4.1. المرحلة الرابعة (2020):

شهد العالم في هذه الفترة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مما أثر سلباً على الاقتصاد العالمي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، مما أدى بالسلطات العليا في البلاد إلى اتخاذ عدة تدابير ترمي إلى دعم المتعاملين الاقتصاديين المتأثرين مالياً جراء هذه الأزمة الصحية الحالية، وتطبيقاً لإجراءات التسيير التي اتخذتها السلطات العمومية في هذا الشأن قررت المديرية العامة للضرائب إلغاء الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير المطبقة في حال الإيداع المتأخر للتصريحات و دفع الحقوق والضرائب والرسوم المتعلقة بها.

الجدول رقم (1-4): آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التحصيل الجبائي (بالدينار)

نوع الضريبة	2019/06/30	2020/06/30	%
الضريبة على الدخل الاجمالي / أجور	16.498.829.323	17.268.912.921	5
الضريبة على الدخل الاجمالي	2.755.389.273	2.065.386.041	-34.4
الضريبة على أرباح الشركات	1.309.055.874	502.676.548	-62
الضريبة الجزافية الوحيدة	1.313.248.921	727.334.916	-80.6

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

7-	2.309.532.610	2.474.399.955	الرسم على القيمة المضافة
8.1-	2.447.137.317	2.645.980.708	الرسم على النشاط المهني
53-	35.334.277	75.297.844	الرسم العقاري / رسم التطهير
14-	864.908.305	1.010.040.133	حقوق التسجيل
9-	968.918.742	1.061.200.099	الطابع

المصدر: المديرية الجهوية للضرائب - شلف

ان الجدول أعلاه يبين انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد على التحصيل الضريبي، وهذا على مستوى المديرية الجهوية للضرائب الشلف التي يمتد اختصاصها الى كل من : الشلف، مستغانم غليزان عين الدفلى، تيارت، تسمسيلات.

فمن الجدول نجد انه باستثناء الضريبة على الدخل الاجمالي فئة المرتبات والاجور التي ارتفعت حصيلتها بنسبة 5%، فالضرائب الاخرى شهدت انخفاض كبير حيث بلغ 80.6 - بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة و 62- بالنسبة للضريبة على ارباح الشركات و 34.4- بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي.

### 2. الأسباب الإدارية:

لقد ساهمت الأسباب الإدارية بشكل كبير في عدم تقليص الفجوة بين التحصيل الفعلي والممكن للإيرادات الضريبية، وبالتالي ضعف نسب مساهمة الضريبة في تمويل الموازنة العامة، ومن أهم هذه الاسباب نذكر:

- ضعف الرقابة الداخلية؛
- علم تفعيل مصلحة المتابعات؛
- قلة الكادر المختص في التحصيل؛
- محدودية الوسائل المادية والتكنولوجية؛

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- انعدام التوزيع العقلاني للأعوان بين المصالح؛
- انعدام التكوين في مجال التحصيل الضريبي؛
- عدم توفير الحماية القانونية لأعوان المتابعات من كل الضغوط والإجراءات الممارسة عليهم؛
- ضعف المرتبات؛
- عدم تقييد الأداءات تواليا مع حصولها؛
- كثرة الاحصائيات المطلوب إعدادها؛
- طريقة التعيين في المناصب العليا (في الغالب يخضع للمحسوبية، والأوامر الفوقية)؛
- عدم وجود تنسيق بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل؛

### 3. الأسباب التقنية:

ان انعدام العدالة الضريبية سواء كانت بواسطة الضريبة أو تجاه الضريبة وعدم استقرار التشريع الجبائي وضعف الرقابة الجبائية من أهم الأسباب التقنية التي أدت إلى ضعف فعالية النظام الضريبي الجزائري، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التهرب الضريبي وعدم استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.

### 4. الأسباب القانونية:

تتمثل الأسباب القانونية بصفة عامة في ان المشرع لم يولي اهتماما بالتحصيل الضريبي كبقية مكونات التقنيات الضريبية، إذ أن الاحكام المرتبطة بالتحصيل الضريبي لم يطرأ عليها أي تعديل سيما منذ استحداث قانون الاجراءات، كما يلاحظ عدم إعطاء أهمية للتبليغ باعتباره من الضمانات المخولة للمكلف بالضريبة، وفي المقابل تجد ان المشرع منح للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الربح الحقيقي إبداع تصريحاتهم المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم لدى قابض الضرائب المختص دون أن يتم دفع الحقوق المستحقة في الوقت نفسه، وهذا التسهيل من شأنه رفع من قيمة الديون الضريبية غير محصلة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> قانون 07.20 المؤرخ في 04/06/2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجزائر، ج ر رقم 33 الصادرة في 04/06/2020، ص 11.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم (1-5): نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة العامة للدولة.

نوع الضريبة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير مباشرة	الرسم على القيمة المضافة	حقوق التسجيل والطابع	المجموع
2018	22.34%	0.15%	17.23%	2.04%	41.76%
2019	20.73%	0.15%	16.34%	1.66%	38.88%

المصدر : منصة ضرائبكم 2018 و 2019 المديرية العامة للضرائب - الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول تراجع التحصيل الضريبي في الجزائر، وهذا ما يدل على تراجع نسبة مساهمة الجباية العادية في الموازنة العامة بنسبة 2.88% ما بين السنوات المالية 2018 و 2019، وهذا راجع لكل الاسباب التي تم التطرق اليها.

الجدول رقم (1-6): حجم بواقي التحصيل الضريبي ( بالدينار ) في 2019/12/31.

الولاية	انجازات	باقي انجاز	نسبة النجاز
الشلف	14.111.394.041	162.774.593.237	9%
مستغانم	12.503.463.716	49.893.161.341	25%
غليزان	9.543.824.499	111.603.957.511	9%
عين الدفلي	10.136.191.184	47.320.613.825	21%
تيارت	11.003.398.689	355.387.554.845	3%
تسمسيت	3.867.517.053	15.606.205.269	26%
المديرية الجهوية للضرائب	61.169.789.180	742.823.086.028	8%

المصدر: المديرية الجهوية للضرائب - الشلف.

الجدول حجم الفجوة الحاصلة بين التحصيل الفعلي والتحصيل الممكن على مستوى المديرية الجهوية للضرائب-الشلف، وهذا راجع لمختلف الاسباب التي سبق ذكرها.

### المبحث الثالث: الربح البترولي

في الجزائر يشكل القطاع الربعي فرصة أمام المجتمع لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع التنمية، إن اعتماد الجزائر على اقتصاد ربيعي مصدره البترول أساسا أدى بالدولة لأن تكون وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع.

### المطلب الأول: ماهية الربح البترولي

يعرف على أنه الفرق بين الكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، ويتوزع الربح النفطي بعد استبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج وسعر النفط الخام وبين حكومات الدول المستوردة معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات المكررة".<sup>1</sup>

### وللربح البترولي أنواع وهي:

#### 1. الربح التفاضلي *les rentes differentielles*:

وهو الربح الناتج عن الاختلاف في مناطق إنتاج البترول في العالم تكاليف الاستغلال، هذا الفرق في التكاليف لمختلف المناطق ينجم عنه ما يسمى الربح التفاضلي وهو على أنواع:<sup>2</sup>

- ربح الخصوبة أو التعدين *la rente minière*: يمثل غالبية الربح التفاضلي حيث لكل حقل بترولي مميزاته الخاصة التي تجعل ظروف الاستغلال مختلفة ، وهذا الربح ينجم عن الفرق في تكاليف الاستغلال الحقلين بترولييين مختلفين، ويتم قياس هذا الربح كما يلي:

$$\text{الربح} = (\text{حجم الإنتاج}) \times (\text{سعر السوق} - \text{متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج})$$

<sup>1</sup> شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 150.

<sup>2</sup> هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 91.



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تأخذ بيانات:

- أ. الإنتاج: من مصادر مختلفة مثل BP ووكالة الطاقة الدولية AEI وموسوعة البترول الدولية APE والنشرات الإحصائية الشهرية المنشورة من جانب الأمم المتحدة.
- ب. الأسعار: BP ويحتوي على متوسط أربعة أسعار فورية للخام تم تحويلها دولار للبرميل وإلى دولارات للطن.
- ت. التكلفة: تكاليف الإنتاج تأخذ أساساً من وكالة الطاقة الدولية

( وحدة دولار / للطن )

وتحسب على أساس البنك الدولي بين الأعوام 1970 و2004.

- ريع الموقع **les rentes de position**: هو امتداد وتطوير لرأي ريكاردو في الريع التفاضلي وهو ينشأ نتيجة لاعتبارات جغرافية ، فموقع الأرض من حيث قربها أو بعدها عن المناطق التجارية المهمة والمناطق المزدهمة بالسكان لا يقل أهمية في التأثير على سعر خصوبتها، وريع الموقع لا يتعلق في موقع الأرض فقط وإنما في موقع النشاط الاقتصادي ، فأنايب النفط للدول المتمتعة بتلك الميزة قد يشكل أحد المصادر الرئيسية لمقبوضات التمويل كما هو الحال لبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا.

وينتج هذا الريع بصفة خاصة عن الاختلاف في تكاليف النقل الناتجة عن اختلاف المسافة التي تقصل حقول البترول عن أسواقها ، فالمنتجون الذين يقتربون من السوق يتحصلون على ريع أكبر من الذين يبتعدون عنه ( فتكلفة النقل تكون غير ملائمة في حالة الموارد المتواجدة في المناطق النائية والمناطق غير ساحلية أي البعيدة عن مراكز الاستهلاك ).

ويمكن القول أن التطور التكنولوجي قد شطب الكثير من تكاليف النقل المتعارف عليها الأمر الذي أثر بصورة واضحة على عائدات هذا المصدر.

- ريع النوعية **les rentes de qualité**: هو الريع الناتج عن اختلاف نوعية البترول الخام المستخرج من حيث التركيبة الفيزيائية والكيميائية أي من حيث كثافته ونسبة الكبريت فيه والتي

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تؤثر في سعر البترول، ويصنف وفق المعيار الذي حدده معهد البترول الأمريكي والمسمى API (American Petroleum Institute) حيث يمنح لكل نوع من النفط الخام درجة معينة.<sup>1</sup>

### جدول رقم (1-7): تصنيف النفط الخام على أساس الكثافة API والمحتوي الكبريتي

أنواع النفط الخام	حدود كثافة ° API	حدود المحتوى الكبريتي
الخفيفة جدا	° API 50 أو أكبر	منخفضة المحتوى الكبريتي
خفيفة وحلوة	= أو أكبر من ° API 35 وأقل ° API 50	< 5 %
خفيفة ومتوسطة الحموضة	= أو أكبر من ° API 35 وأقل ° API 50	= أو > 0.5 % و < 1 %
خفيفة و حامضية	= أو أكبر من ° API 35 وأقل ° API 50	= أو > 1 %
متوسطة وحلوة	= أو أكبر من ° API 26 وأقل من ° API 35	< 0.5 %
متوسطة ومتوسطة الحموضة	= أو أكبر من ° API 26 وأقل من ° API 35	= أو > 0.5 % و < 1 %
متوسطة و حامضية	= أو أكبر من ° API 26 وأقل من ° API 35	= أو > 1 %
ثقيلة وحلوة	= أو أكبر من ° API 10 وأقل من ° API 26	< 0.5 %
ثقيلة ومتوسطة الحموضة	= أو أكبر من ° API 10 وأقل من ° API 26	= أو > 0.5 % و < 1 %
ثقيلة و حامضية	= أو أكبر من ° API 10 وأقل من ° API 26	= أو > 1 %

المصدر: علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 123، 2007، ص 13.

حيث يباع النفط منخفض الكبريت والخفيف أعلى من النفط الثقيل وذو المحتوى الكبريتي الكبير، عندما يكون هناك الكثير من الخام الكبريتي في السوق يمكن لفرق السعر أن يصل إلى 15 د/ب.

- ريع التكنولوجيا **les rentes technologiques**: ينتج عن عدم تجانس الجهاز الإنتاجي واستخدام التقنيات المختلفة في الإنتاج من خلال تنفيذ المستوى الفني الأكثر فعالية وكفاءة، تكاليف وحدة الإنتاج من الريع التكنولوجي.

### 2. ريع الاحتكار وريعية الندرة **les rentes monopoles et rarté**:

لم يكن هذا المفهوم وليد أفكار اقتصادي العصر الحديث وإنما يرجع إلى رواد المدرسة الكلاسيكية، إذ كان من طروحات مالتس الذي اختلف مع ريكاردو في تحديد مفهوم الريع عندما أشار أن ريع

<sup>1</sup> علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 123، 2007، ص 13.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الاحتكار لا يقل ريع الاحتكار لا يقل أهمية عن الربح التفاضلي الذي حدده ريكاردو ، حيث اعتقد أن الأرض لها صفة خاصة كونها تعطي غلة أكثر مما ينفق عليها غير أن هذه الغلة أقل من نسبة تزايد السكان مما يجعل الأرض تتميز بصفة الندرة والاحتكار وبذلك يكون الدخل المحقق هو دخل احتكاري يتناسب طرديا مع درجة الاحتكار كما يرى المؤيدون لهذا الرأي بأنه ليس باستطاعة الكل الحصول على ملكية الأرض مما يخلق فيها عنصر الندرة النسبية وهو السبب الرئيسي في نشوء الربح ، ويعرف الكاتب الألماني Mongolt الربح " بأنه جزء الندرة والذي لا تسفيد منه ، كل عناصر الإنتاج ولكن تلك فقط التي لا يمكن زيادتها ، وعليه يصبح الربح ظاهرة ترجع إلى انعدام مرونة عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لسعر هو انعدام المرونة يعود إلى أن بعض عناصر الإنتاج لا يتجدد إنتاجها على الإطلاق أو يتجدد في حدود ضيقة.<sup>1</sup>

ويمثل ريع الاحتكار في الصناعة النفطية المبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة البترولية للطرف المالك للأرض وهو ما يسمى بتكلفة الإتاوة، ويجب أن يدفع الربح منذ بداية عملية الاستخراج إلى غاية نضوب الثروة وهو ما يتناسب طرديا مع حجم الإنتاج بالزيادة أو النقصان.

أما ريع الندرة يرجع إلى كون كل ما يتواجد في الطبيعة من البترول محدد بكميات معينة طبقا لما يتوفر عليه ويتوقع من مستويات التكلفة والمعرفة التقنية فكل ما يستخرج من البترول لا يمكن تعويضه إلا باكتشاف جديدة، لذا يتطلب الأمر القيام باستثمارات هائلة تتصاعد تكاليفها مع الزمن نتيجة للمخاطر التي تصاحب الصناعة النفطية، لهذا يجب أن يكون سعر البترول مرتفعا فمن غير المعقول أن يتساوى سعر البترول الخام مع التكلفة الحدية للإنتاج في ظروف المنافسة التامة.

### المطلب الثاني: تأثيرات تغير الربح البترولي

لقد ساهم الربح البترولي في خلق عقلية ريعية لدى النخبة الحاكمة هذا ما انعكس بشكل سلبي على السلم الاجتماعي، فإن الربح البترولي أعاق الديمقراطية والسلم الاجتماعي في الجزائر إذ ضلت الدولة تعتقد تفوقها على المجتمع منفصلة عنه، فالنفط أدى إلى خلق علاقات زبونية تعتمد على الولاء

<sup>1</sup> مخلوفي عبد السلام، موري سمية، أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائري (2001-2009) "دراسة قياسية وتحليلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7-8 نوفمبر 2013، ص 12.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وليس على العقد، الولاء مطلق يخضع إلى ثنائية الطاقة أو الردع والحصول على العائد البترولي دون أي جهد وبكل الطرق مهما كانت مشروعة أو غير مشروعة.

فهناك مشكلة في العدالة التوزيعية التي نتجت عن آثار الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر فجلبت فشل في مشروع التنمية وانجر عنها زيادة تراجع الإنتاج، تفاقم التضخم، وتوقف الاستثمار ، مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية برزت البطالة بشكل مخيف، ارتفعت الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية، ثم ظهور تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي نتيجة غياب العدالة في التوزيع، رافقه ظهور الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية مما أدى إلى تعميم الفساد وتنامي ظاهرة التفاوت الطبقي من حيث الدخل والاستهلاك، ومن بين نتائج تفاقم مشكلة انعدام العدالة في توزيع الثروات والمداخل والخدمات بين المواطنين واتساع ظاهرة الإقصاء والتهميش.<sup>1</sup>

اقتصر مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقد الثمانينات على الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات المادية، حيث كان الاهتمام منصبا فقط على النمو الاقتصادي وتحسن ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن مع مطلع التسعينات تبين من خلال برنامج الأمم المتحدة للإنماء مفهوما موسعا للتنمية البشرية فأصبح الإنسان هو الهدف الأساسي فيها.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الأفراد هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن هذه الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية وأن يكتسبوا ،معرفة، وأن يحصلوا على المواد اللازمة لمستوى معيشي لائق.<sup>2</sup>

والجزائر من خلال انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تهتم كثيرا بالتنمية وتطوير الإنسان نفسه بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق على الصحة والتعليم وارتفاع مستويات الأجور الاسمية، بالإضافة إلى بعض الحريات الأساسية، والتحسين في مؤشرات الاقتصاد الوطني لم يتبع بتحسين ملحوظ

<sup>1</sup> زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص 08.

<sup>2</sup> زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص 09.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

في الحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، وانطلاقا من كل هذا سنعرض بعض المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للفرد الجزائري بعدما تطرقنا للمؤشرات الاقتصادية.

### 1. الآثار الاجتماعية:

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

#### 1.1. تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014، وهو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.

#### 2.1. انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5 % خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستورة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 % خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015، إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة أن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائياً أما في الجزائر يحدث العكس تماماً ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

### 3.1. تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دوراً في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلاً بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية.

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.<sup>1</sup>

### 4.1. تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة، حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر على تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقراً في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو.

<sup>1</sup> لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربح "محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10 جوان 2013، ص 04.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل (80) ثمانين مليون دولار، وستتخفف إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.<sup>1</sup>

### 2. الصدمات النفطية وأثرها على واقع الاقتصاد الجزائري:

إن الجزائر تعتمد على عائدات البترول في تلبية حاجياتها وتمويل ميزانية الدولة بـ 95 % ولذلك أي أزمة في العالم تؤثر مباشرة على عائداتها وتتميتها.

#### 1. الصدمة النفطية 2004:

تعد الصدمة البترولية 2004 من إيجابيات الاقتصاد الجزائري يكونها ساهمت في العوائد البترولية للدولة وذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك وكغيرها من الصدمات كانت وراءها عدة عوامل وأحداث تكوينها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق.

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي.<sup>2</sup>

#### 2. الصدمة النفطية 2008:

أدت الأزمة العالمية 2008 إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو، مما أدى إلى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لاسيما البترول، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول الأوبك 2008، مل تراجع سعر البرميل النفط الجزائري من 108.6 دولار للبرميل في 2008 إلى 52.2 دولار في 2009 انعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني نتيجة لتقلص الصادرات النفطية بنسبة 42%.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم الجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 252.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 32.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3. الصدمة النفطية 2014 - 2015:

شهدت الأسواق الدولية أواخر 2014 انهيارا كبيرا إلى مستوى أقل من 50 دولار للبرميل منخفضة ب 50 % عن ذروتها في منتصف عام 2014، وفي بداية 2015 انخفضت 9 % وسيكون هذا الانخفاض آثار وعواقب واسعة على البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، فالجزائر لحقت أضرار على نصف إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" ضمن المحور الثاني، التداخيات المحتملة لأزمة قطع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر، يوم 14 ماي 2015، ص 05.



### خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل أهم الأطر النظرية التي تمكننا من الوصول لخلفية كافية تخص فهم الجباية المحلية وفعالية التحصيل الجبائي المحلي وأيضا ماهية الريع البترولي.

فالجباية المحلية تمثل مصدرًا أساسيًا لتمويل الجماعات المحلية من خلال الضرائب والرسوم المختلفة، إلا أنها تواجه تحديات عديدة تتعلق بضعف التحصيل واعتمادها الكبير على التحويلات الحكومية، مما يؤثر على استقلاليتها المالية، مقارنة بالجباية الوطنية تتميز الجباية المحلية بكونها أكثر ارتباطًا بالمجال الجغرافي المحلي، لكنها تبقى محدودة من حيث المداخيل والفعالية، في المقابل يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الريع البترولي، وهو العائدات المالية الناتجة عن استغلال الموارد النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، كما يؤدي انخفاض الريع البترولي إلى تراجع الإيرادات العامة، مما يدفع الدولة إلى البحث عن بدائل تمويلية مثل القروض أو زيادة الضرائب، كما يؤثر ذلك سلبًا على الاستثمارات والمشاريع التنموية، بل وحتى على الأوضاع الاجتماعية من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنفاق الحكومي، وفي ظل هذه التحديات يصبح من الضروري العمل على تحسين التحصيل الجبائي المحلي وتنويع مصادر الدخل لضمان استقرار مالي مستدام.

## الفصل الثاني

استجابة الجباية المحلية

لتغيرات أسعار البترول

تمهيد:

تعد الجباية المحلية من أهم مصادر التمويل الذاتي للجماعات المحلية، حيث تعتمد بشكل كبير على العوائد الضريبية والرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هذه الموارد تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، فعند ارتفاع أسعار البترول فسوف تزداد المداخيل الجبائية بفعل انتعاش النشاط الاقتصادي، مما يعزز من قدرة الجماعات المحلية على تمويل مشاريعها التنموية، أما خلال فترات انخفاض الأسعار فتتراجع الإيرادات مما يفرض على السلطات المحلية البحث عن استراتيجيات بديلة لتمويل ميزانياتها مثل تنويع مصادر الدخل تحسين التحصيل الضريبي أو حتى إعادة هيكلة النفقات، حينها ستصبح استجابة الجباية المحلية لهذه التغيرات عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة على المستوى المحلي.

في هذا السياق، سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهم كالتالي:

المبحث الأول: العلاقة بين الجباية المحلية والعوائد البترولية

المبحث الثاني: تحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجباية المحلية

### المبحث الأول: العلاقة بين الجباية المحلية والعوائد البترولية

ترتبط الجباية المحلية في الجزائر بشكل وثيق بالعوائد البترولية، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، فإن العوائد البترولية تؤثر مباشرة على التحويلات المالية من الدولة إلى الجماعات المحلية، حيث ترتفع هذه التحويلات في فترات ازدهار أسعار النفط، مما يعزز من قدرة البلديات والولايات على تمويل المشاريع التنموية وتحسين الخدمات العامة، بالمقابل يؤدي تراجع أسعار البترول إلى انخفاض هذه التحويلات، مما يفرض على الجماعات المحلية مواجهة تحديات مالية قد تعيق قدرتها على تسيير شؤونها وتحقيق التنمية المحلية.

### المطلب الأول: تأثير العوائد البترولية على أساسيات الجباية في الجزائر

تعتبر الجباية من الركائز الأساسية لتمويل الميزانية العامة في الجزائر، حيث تلعب العائدات الضريبية دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعل الأساس الجبائي عرضة لتقلبات أسعار البترول العالمية. فالارتفاع في أسعار البترول يعزز الموارد الجبائية بفضل زيادة عائدات الجباية النفطية وانتعاش الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع هذه الإيرادات، مما يضع المالية العامة أمام تحديات كبيرة، غير أن هذا التأثير يظهر بوضوح في الجباية العادية، حيث تؤثر العوامل البترولية على مستوى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن الرسوم الجمركية، وفي ظل هذه التغيرات تواجه الجزائر تحدي تنويع مصادر إيراداتها الجبائية وتعزيز الجباية العادية لتقليل تبعيتها للمحروقات وتحقيق استقرار مالي مستدام.

### 1. أثر الجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام (PIB).

يعرف الناتج الداخلي على أنه كل ما ينتج داخل حدود البلد خلال فترة زمنية سواء من طرف سكان البلد أو الأجانب المقيمين، ومن خلال الإحصائيات نجد أن مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي كانت معتبرة خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 1-2: حجم الناتج الداخلي الخام إلى الجباية البترولية (2014-2022):

الوحدة: مليار دج

الجبائية البترولية/الناتج الداخلي الخام %	الناتج الداخلي الخام	الجبائية البترولية	السنوات
19.89	17120	4800	2014
20.26	16600	3500	2015
15.92	17600	2970	2016
14.02	19040	3696	2017
11.89	21240	4720	2018
10.76	20640	4560	2019
10.04	18560	2560	2020
15.49	22005	4725	2021
19.26	26740	7000	2022

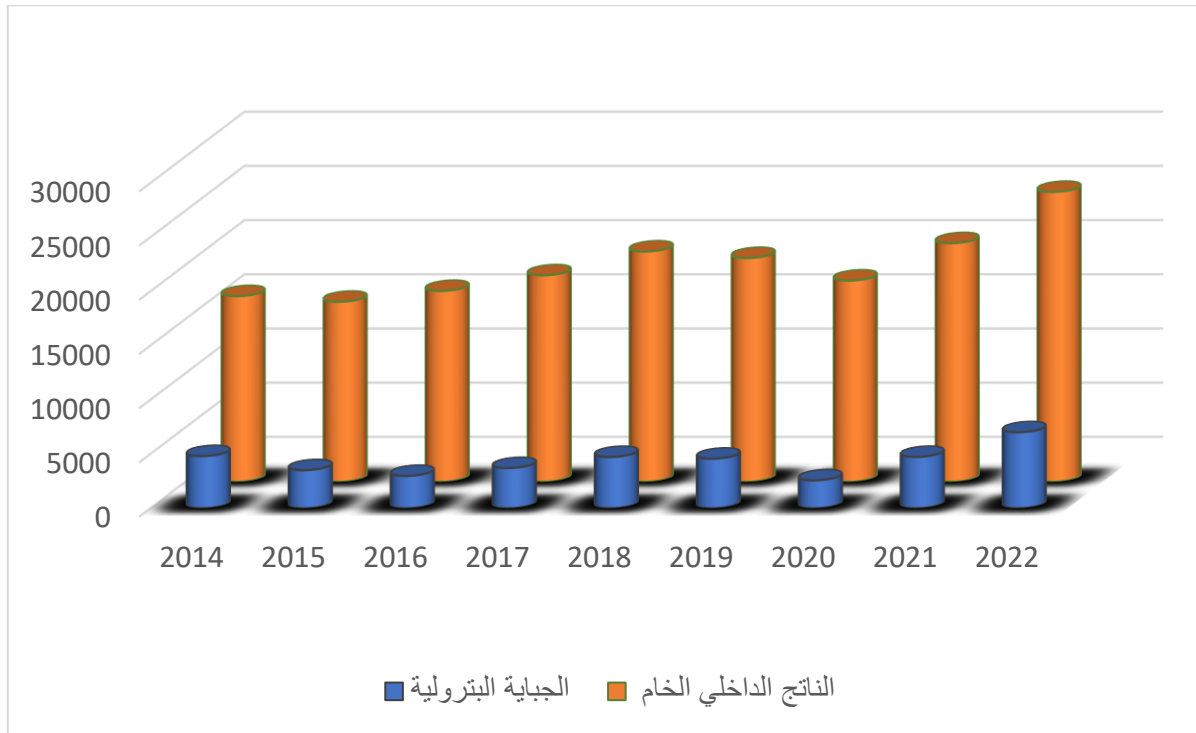
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية وبنك الجزائر.

شهدت الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 تقلبات ملحوظة، متأثرة بتغيرات أسعار النفط العالمية والظروف الاقتصادية، ففي 2014 بلغت 4800 مليار دج قبل أن تنخفض بشكل حاد إلى 2970 مليار دج في 2016 بسبب انهيار أسعار النفط، ثم شهدت تحسناً تدريجياً لتصل إلى 4720 مليار دج في 2018، غير أن هذا الانتعاش لم يستمر، حيث تراجعت الإيرادات في 2019 وبلغت أدنى مستوياتها في 2020 (2560 مليار دج) نتيجة لجائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط. مع بداية 2021، عادت الجباية البترولية للارتفاع، حيث سجلت 4725 مليار دج، ثم قفزت إلى 7000 مليار دج في 2022 بفعل ارتفاع أسعار النفط عالمياً. في المقابل، عرف الناتج الداخلي الخام نمواً تدريجياً، حيث ارتفع من 17120 مليار دج في 2014 إلى 26740 مليار دج في 2022، رغم بعض التراجعات الطفيفة في 2015 و2020. أما نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام، فقد سجلت أعلى مستوياتها في 2015 (20.26%)، لكنها شهدت تراجعاً تدريجياً حتى وصلت

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

إلى 10.04% في 2020، قبل أن تعود للارتفاع إلى 19.26% في 2022، هذه التقلبات تعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات سوق النفط، مما يؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والزراعة، وتشجيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة لضمان نمو اقتصادي أكثر استدامة.

### الشكل رقم 2-1: نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نفس معطيات الجدول السابق.

يعرض الشكل البياني تطور الناتج الداخلي الخام والجبائية البترولية للجزائر من عام 2014 إلى عام 2022، بحيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تقلبات كبيرة، حيث بلغ ذروته في عام 2014 ثم انخفض بشكل ملحوظ في عامي 2015 و2016 بسبب انهيار أسعار النفط العالمية، مما أثر سلباً على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وأن بين عامي 2017 و2019، تحسن الناتج المحلي قليلاً مع استقرار أسعار النفط جزئياً، لكنه تراجع مرة أخرى في عام 2020 بسبب تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي، وفي عامي 2021 و2022، شهد الناتج المحلي انتعاشاً مع تعافي الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

أما الإيرادات البترولية، فقد اتبعت نفس النمط تقريباً، حيث انخفضت بشكل حاد بعد عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم عادت للتحسن تدريجياً حتى عام 2019، قبل أن تشهد تراجعاً جديداً في عام 2020 بسبب الجائحة، وفي عامي 2021 و2022، ارتفعت الإيرادات البترولية مرة أخرى مع ارتفاع أسعار النفط، كما يظهر البيان بوضوح العلاقة الوثيقة بين الناتج المحلي الإجمالي والجبائية البترولية، مما يؤكد الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري لتقليل الاعتماد على النفط والحد من تأثير تقلبات الأسعار العالمية.

### 2. أثر الجباية البترولية على التشغيل:

يشكل هاجس البطالة أهم العقبات التي تبحث في طياتها السياسات العامة للدولة ويرى بعض الاقتصاديين أن العمالة المطلقة هي من كمالات الاقتصاد ويكفي فقط تقليصها على نسبة قليلة كحد أدنى لضمان الحركة داخل الاقتصاد الوطني.

ولعل الجباية البترولية أهم دعائم تقليص معدلات البطالة في الدول النامية عموماً والجزائر خصوصاً، حيث أن السياسة الاقتصادية العمومية الجزائرية قد أخذت بالجبائية البترولية في دعم صنابير التشغيل لمختلف هياكلها على مدار العشرية الأخيرة ولتوضيح أثر الجباية البترولية على التشغيل سنتطرق لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة ومدى مساهمتها في خلق مناصب شغل جديدة وكذلك الحد من البطالة.

### 3. أثر الجباية البترولية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME):

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج ولا يتعدى إجمالي حصيلتها 500 مليون دج وتحترم معايير الاستقلالية.

وفي الجدول الآتي سنبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-

2023:

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 2-2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017-2023):

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجبائية البترولية	899	916	973	1715.4	1927	1501.7	55485	5678
م ص م	342788	376767	410959	519526	625069	619072	1286365	1320664

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية والمعطيات المأخوذة من مذكرة إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2024، ص118.

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2023 تغيرات كبيرة في كل من الجباية البترولية وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م)، مما يعكس التحولات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، بحيث عرفت إيرادات الجباية البترولية تقلبات ملحوظة، حيث سجلت أدنى مستوياتها في 2016 (899 مليار دج) ثم شهدت ارتفاعاً تدريجياً حتى 2019 (1715.4 مليار دج)، نتيجة لتحسن أسعار النفط وزيادة الإنتاج، في 2020 ورغم الجائحة العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، استمرت الإيرادات في النمو لتصل إلى 1927 مليار دج، قبل أن تنخفض في 2021 إلى 1501.7 مليار دج بسبب تذبذب الأسعار العالمية، غير أن القفزة الهائلة المسجلة في 2022 (55485 مليار دج) تبدو غير منطقية، ويحتمل أن تكون ناتجة عن خطأ في التسجيل أو تغيير في منهجية الحساب، خاصة أن الإيرادات في 2023 عادت إلى مستوى أكثر واقعية عند 5678 مليار دج.

كما أن الجدول يظهر الجدول نمواً مستمراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من 342788 مؤسسة في 2016 إلى أكثر من 1.32 مليون مؤسسة في 2023. هذا التزايد يعكس السياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال والمبادرات الاستثمارية، خاصة بعد 2019، حيث ارتفع العدد بشكل ملحوظ. غير أن التراجع الطفيف في 2021 مقارنة بـ 2020 قد يكون ناتجاً عن تداعيات الجائحة وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الاقتصاد الجزائري شهد تحسناً في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين بقيت الجباية البترولية تحت تأثير التغيرات في أسعار النفط، مما يبرز أهمية تنوع مصادر الدخل الوطني لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الشكل رقم 2-2: تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نفس معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد مناصب العمل في ارتفاع مستمر وذلك بسبب زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما وفرته من مناصب عمل دائمة ومؤقتة وكذلك نجاعة السياسة.

#### 4. أثر الجباية البترولية على مؤشرات النمو الاقتصادي:

انتهجت الدولة من خلال البرامج التنموية لتدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج، ففي سنة 2009 تم تسجيل 1756964 منصب عمل كرقم قياسي وهذا بفضل بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل المسطرة في البرنامج الخماسي للآفاق 2009 وكذلك خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10 في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

#### 5. أثر الجباية البترولية على الإنفاق الحكومي:

الإنفاق الحكومي هو مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عمومي بقصد تحقيق منفعة عامة لذا تعد فترة الإنفاق الحكومي لأي دولة من أهم مؤشرات قوة

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الدولة الاقتصادية وهيمنتها السياسية على المستوى المحلي، ولقد أبرز رواد المالية العمومية على أن أهم وظائف تناط الدولة هي إعادة توزيع المداخل والثروات بطريقة عادلة، حيث يشكل الإنفاق أهم بند فيه، والجدول التالي يشكل تطور حجم الإنفاق ومكانة الجباية البترولية بإسهاماتنا في دعمه.

### الجدول رقم 2-3: حجم الإنفاق الحكومي إلى الجباية البترولية (2001-2011):

الوحدة: مليار دج

السنوات	الاجباية البترولية	الانفاق العمومي	الاجباية البترولية/الانفاق العمومي %
2001	840.6	1412.03	59.5
2002	916.4	1457.78	62.86
2003	836.06	1596.29	52.38
2004	862.2	1656.22	52.06
2005	899	1844.32	48.74
2006	916	2173.13	42.15
2007	973	2597.48	37.46
2008	1715.4	3309.86	51.83
2009	1927	3949.90	48.79
2010	1501.7	5382.10	27.90
2011	1529.4	6169.95	24.79

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية.

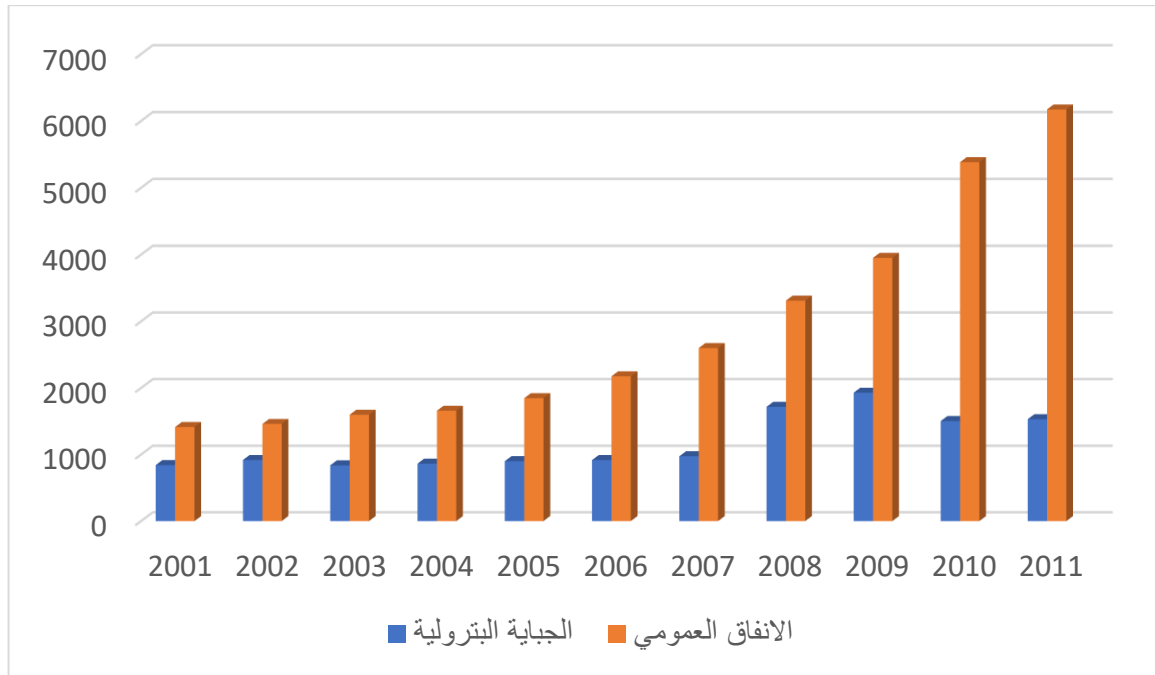
يتضح من الجدول أعلاه أن حجم الإنفاق الحكومي يشهد تزايد شبه مستقر، حيث سجل قيمة 1412,03 مليار دج سنة 2001 ليرتفع بقيمة 4757,92 خلال عشر سنوات، أي تضاعف 4 مرات مقابل القيمة المقدرة سنة 2001، ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد أكثر من واتساع مهام الدولة على المستوى المحلي والدولي من جهة واهتمامها من جانب آخر بالمشاريع التنموية المبرمجة خلال العشرية الأخيرة والمتمثلة في مخطط الإنعاش دعم النمو، وهذه غاية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة التي

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

أصبحت اهتمامات الكثير من السياسات العمومية للدول وخاصة الدول التي تعتمد تمويل ميزانيتها على الريع البترولي.

ويتضح أيضا من الجدول أيضا أن نسبة FP/DP في تزايد شبه مستقر على مدار فترة الدراسة حيث سجل نسبة 62,86 سنة 2002 وهي أعلى نسبة لها ويرجع السبب في ذلك إلى ضخامة الأظرفة المالية المرصودة للمشاريع التنموية، والتي كانت بادرة انطلاقتها خلال هذه السنة، أي أنه اعتمد على نسبة 62,86% من الجباية البترولية في تغطية حجم الإنفاق العام الملقى على عاتق الميزانية العامة للدولة، وحققت نسبة 24,79% سنة 2011 أي تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإنفاق العام بمعنى فقدان الاعتماد عليها، ويرجع السبب في ذلك إلى إسهام مردود المشاريع التنموية التي باشر لا الدولة في بداية سنة 2000 حيث أصبحت تغطي تدريجيا أقساط نسبية من حجم الإنفاق العام، وهذا هو أهم بند سعت إليه الدولة من خلال الإصلاحات الهيكلية، حيث ارتأت من خلالها إلى محاولة إحلال الجباية العادية كمورد دائم محل الجباية البترولية التي تعد من الثروات الزائلة و يمكن توضيح تطور نسبة الاعتماد على الجباية البترولية في تغطية حجم الإنفاق العام من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: تطور نسبة الجباية البترولية إلى الإنفاق الحكومي



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نفس معطيات الجدول السابق.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

مما يمكن أن يستدل عليه من خلال الشكل الموضح أعلاه أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الجباية البترولية عرفت تناقصا من سنة إلى أخرى وهذا ما أشير إليه ببياننا بالسالب أي أن الاعتماد على الجباية البترولية في تغطية الإنفاق العام يعرف، تراجعاً وإحلال الفارق بموارد عادية تتسم بالرتابة والاستقرار وهي نتائج المخططات التنموية التي باشرها الدولة خلال العشرية.

أما عن سنة 2007 حيث حققت نسبة التطور 48% مقارنة بسنة 2006 فإن السبب في ذلك يرجع إلى تضاعف الاعتماد على الجباية البترولية بما قيمته 973 مليار دينار مقابلة لحجم إنفاق قدر 2597,48 مليار دج.

### المطلب الثاني: تأثير تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

تقلب أسعار البترول له تأثير بالغ على اقتصادات الدول المعتمدة على إيرادات البترول بشكل كبير، مثل الجزائر، باعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز في تمويل ميزانيتها العامة، فإن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على تخصيص الأموال لتمويل مختلف المشاريع والتنمية، بما في ذلك تلك الخاصة بالجماعات المحلية.

#### 1. اعتماد ميزانيات الجماعات المحلية على إيرادات النفط:

في الجزائر يشكل النفط والغاز حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل أكثر من 90% من صادرات البلاد، في حين أن الميزانية الوطنية تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات من قطاع النفط لتمويل النفقات، بما في ذلك تخصيص أموال للجماعات المحلية، في حين تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية.<sup>1</sup>

#### 2. آثار تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية:

أ. تراجع الإيرادات الحكومية: بحيث أن خلال فترات انخفاض أسعار البترول مثل 2008 أو 2014، تجد الحكومة نفسها مضطرة لتقليص النفقات العامة، مما يؤدي إلى خفض المخصصات المالية الموجهة

<sup>1</sup>مولود بوعينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص04.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

للجماعات المحلية، وأيضاً عندما تنخفض أسعار البترول، تتراجع الإيرادات الوطنية بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى خفض التمويل المخصص للجماعات المحلية<sup>1</sup>.

ب. **تقليص المشاريع التنموية المحلية:** مثل مشاريع الإسكان، الطرق، المدارس، والمستشفيات يمكن أن تتأثر بسبب نقص التمويل، مما يؤدي إلى تأخير أو حتى إلغاء بعض المشاريع، ومع انخفاض الإيرادات تعاني الجماعات المحلية من صعوبة في تمويل المشاريع التنموية مثل إنشاء أو تجديد البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

ج. **الضغط على الخدمات الاجتماعية:** تتأثر قدرة البلديات على دعم الأسر الفقيرة أو تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وأيضاً نقص التمويل بسبب انخفاض إيرادات النفط يمكن أن يؤدي إلى ضغط على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وهي من الخدمات الأساسية التي تقدمها الجماعات المحلية.

د. **زيادة الاعتماد على القروض أو الاستدانة:** بدوره يؤثر على ميزانيات الجماعات المحلية، التي قد تجد نفسها مضطرة لتقليص الخدمات أو زيادة الضرائب المحلية لتعويض العجز، وأيضاً في حالات انخفاض أسعار النفط، قد تضطر الحكومة إلى زيادة الاقتراض لتغطية النفقات، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام.

هـ. **تغييرات في تخصيص المشاريع بين الجماعات المحلية:** يتم إعادة تخصيص المشاريع بشكل غير متساوٍ بين الجماعات المحلية، مما يخلق تفاوتاً في التنمية بين المناطق، وأيضاً قد تكون الجماعات المحلية في المناطق الأكثر تطوراً هي المستفيدة الأكبر، بينما الجماعات في المناطق الأقل تطوراً قد تتعرض لتقليص في التمويل.

### 3. الاستراتيجيات المحتملة للتخفيف من التأثيرات السلبية:<sup>2</sup>

أ. **تنويع مصادر الإيرادات:** وتشمل تنمية القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الزراعة، والصناعة يمكن أن يوفر استقراراً أكبر للميزانية العامة ويقلل من تقلبات تأثير أسعار النفط، كما يجب على

<sup>1</sup> محمد مصطفى الخياط، أسعار النفط الصعود والمؤثرات، مجلة الكهرباء والغاز العدد 92، 2018، ص 08.  
<sup>2</sup> الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 139، ص 23

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

ب. خلق صندوق للطوارئ: يمكن إنشاء صندوق للطوارئ يخصص لتغطية النفقات الطارئة في فترات تقلب أسعار النفط، مما يضمن استمرارية تمويل المشاريع الحيوية.

ت. دعم المشاريع المشتركة: يمكن أن تشجع الحكومة على تنفيذ مشاريع مشتركة بين الجماعات المحلية والمستثمرين الخاصين أو الشركات العالمية، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة.

ث. تحسين إدارة الموارد: من الضروري تحسين إدارة الموارد المالية على المستوى المحلي، وضمان تخصيص الأموال بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وأيضا تطوير أطر التخطيط المالي يمكن أن يساعد في ضمان تنفيذ المشاريع الأكثر أهمية حتى في أوقات التقلبات الاقتصادية.

### 4. تحليل تطور النفقات العامة ونفقات التسيير خلال الفترة (2000-2023):

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل تطور النفقات العامة ونفقات التسيير في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم 2-4: يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2023)

السنة	إجمالي النفقات العامة (مليار دينار جزائري)	نفقات التسيير (مليار دينار جزائري)	نفقات التجهيز (مليار دينار جزائري)	نسبة نفقات التسيير (%)	نسبة نفقات التجهيز (%)
2000	1,178.1	856.2	321.9	72.67	27.33
2001	1,321.0	963.6	357.4	72.94	27.06
2002	1,690.2	1,097.6	452.9	69.44	30.56
2003	1,891.8	1,122.8	567.4	66.43	33.57
2004	2,052.0	1,251.1	640.7	61.00	39.00
2005	2,453.0	1,437.9	1,015.1	58.61	41.39
2006	4,466.9	2,659.0	1,807.9	59.52	40.48

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

45.92	54.08	1,020.1	1,672.6	3,092.7	2007
46.67	53.33	1,948.4	2,227.3	4,175.7	2008
45.84	54.16	1,946.3	2,300.0	4,246.3	2009
41.39	58.61	1,015.1	1,437.9	2,453.0	2010
40.48	59.52	1,807.9	2,659.0	4,466.9	2011
45.02	54.98	4,267.3	5,200.0	9,467.3	2012
41.48	59.52	1,907.9	2,959.0	4,496.9	2013
45.92	54.08	1,020.1	1,672.6	3,092.7	2014
40.48	59.52	1,807.9	2,659.0	4,466.9	2015
41.62	58.38	2,007.4	2,800.0	4,807.4	2016
42.62	59.38	2,207.4	2,900.0	4,707.5	2017
45.92	54.08	1,020.1	1,672.6	3,092.7	2018
40.60	57.38	2,007.4	2,800.0	4,807.4	2019
41.52	58.39	2,000.5	2,700.0	4,607.7	2020
43.85	53.92	4,205.3	5,203.0	9,305.1	2021
45.02	54.98	4,267.3	5,100.0	9,467.2	2022
46.05	55.95	4,005.3	5,050.2	9,505.3	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك مجموعة من الاتجاهات البارزة في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023.

نلاحظ الزيادة الكبيرة في إجمالي النفقات العامة، حيث ارتفعت من 1,178.1 مليار دينار جزائري في 2000 إلى 9,505.3 مليار دينار جزائري في 2023، أي بزيادة تقدر بحوالي 8,327.2 مليار دينار مما يعكس تزايد النشاط الاقتصادي والمشاريع الكبيرة في البلاد

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كما تطورت نفقات التسيير بشكل تدريجي، حيث كانت تشكل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات في البداية (72.67% في 2000)، لكنها انخفضت إلى 55.95% في 2023، ما يشير إلى تحول في السياسة الحكومية نحو تقليص الاعتماد على النفقات الجارية والتركيز على الاستثمارات والمشاريع الرأسمالية.

وشهدت نفقات التجهيز التي تشمل الاستثمارات والمشاريع الكبرى، زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 27.33% في 2000 إلى 46.054% في 2023 مما يعكس تحولاً في سياسة الحكومة نحو تعزيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى.

تميزت الفترة من 2012 إلى 2023 بزيادة كبيرة في النفقات العامة، حيث ارتفعت النفقات بشكل ملحوظ، خصوصاً في عام 2012، مع تركيز الإنفاق بشكل كبير على مشاريع التجهيز.

ولوحظ أيضاً وجود تذبذبات في بعض السنوات، مثل 2007 و2008 و2009، حيث زادت النفقات العامة بشكل غير متوقع، وقد تكون هذه الزيادات مرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية أو التغيرات في السياسات الاقتصادية المحلية.

كما شهدت نسب النفقات بين التسيير والتجهيز تحولات ملحوظة، حيث كانت نفقات التسيير تحتل الحصة الأكبر من النفقات حتى 2009، ولكن تدريجياً بدأت نفقات التجهيز تأخذ حصة أكبر بدءاً من تلك السنة.

إن تقلب أسعار البترول يؤثر بشكل مباشر على ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر، بحيث أن انخفاض أسعار النفط يتسبب في تقليص الإيرادات الحكومية وبالتالي التأثير سلباً على التمويل المخصص لهذه الجماعات لتنفيذ مشاريعها التنموية والاجتماعية، وللتخفيف من هذه التأثيرات، يجب على الحكومة الجزائرية تحسين التنوع الاقتصادي، إدارة الموارد بفعالية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة المشاريع التنموية.



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### المبحث الثاني: تحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

تعتبر إيرادات النفط أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على ميزانيات الجماعات المحلية في العديد من الدول، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات البترول في تمويل اقتصادها الوطني، ففي الجزائر على سبيل المثال تشكل إيرادات النفط جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة، مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة في تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، وبما أن الميزانيات المحلية تعتمد على التحويلات المالية من الحكومة المركزية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط، فإن تذبذب هذه الأسعار يساهم في حدوث تقلبات في تمويل المشاريع المحلية والخدمات الاجتماعية، ما قد يؤدي إلى تحديات في التخطيط المالي المحلي والتنمية المستدامة، في هذا التحليل سنتناول فترات ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وتأثيرها على التحصيل الجبائي المحلي وأيضاً تقسيم سياسات التمويل المحلي في ظل الإعتماد على الريع البترولي.

### المطلب الأول: تطورات أسعار البترول (2000-2024):

شهدت أسعار البترول العالمية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 تقلبات حادة نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية وجيوسياسية وبيئية، فقد عرفت بداية الألفية ارتفاعاً تدريجياً بفعل تنامي الطلب العالمي خاصة من الدول الناشئة كالصين والهند ولتصل الأسعار إلى مستويات قياسية في عام 2008 قبل انهيارها إثر الأزمة المالية العالمية، كما تأثرت الأسعار خلال العقد الثاني من القرن بأحداث بارزة ومنها اضطرابات الربيع العربي ومن ثم التغيرات في سياسات الإنتاج داخل منظمة أوبك وخارجها، إضافة إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، كما بلغ التذبذب ذروته سنة 2020 عقب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انهيار الطلب وتسجيل مستويات سعرية تاريخية متدنية وقبل أن تعود الأسعار إلى الارتفاع مجدداً في السنوات التالية بسبب تعافي الاقتصاد العالمي والحرب الروسية الأوكرانية، تعكس هذه التحولات مدى تأثير سوق النفط بالتفاعلات المعقدة بين العرض والطلب والعوامل السياسية والتكنولوجية، وعليه فسوف نقوم بتوضيح تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024) في الجدول التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني (Fred) الخاص بالإحصائيات، (<https://fred.stlouisfed.org>)، تم الاطلاع على بتاريخ:

2025/05/02، بتوقيت: 22:45.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول 2-5: تطورات حجم التحصيل لولاية تيارت مع أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)

السنة	متوسط السعر (دولار/برميل)	نسبة التغير (%)
2000	28.66	-
2001	24.45	-14.68
2002	25.02	+2.33
2003	28.85	+15.30
2004	38.26	+32.61
2005	54.52	+42.50
2006	65.14	+19.56
2007	72.52	+11.33
2008	96.94	+33.66
2009	61.74	-36.29
2010	79.61	+28.98
2011	111.26	+39.76
2012	111.63	+0.33
2013	108.56	-2.75
2014	99.03	-8.76
2015	52.32	-47.16
2016	43.55	-16.78

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

+24.55	54.25	2017
+31.49	71.34	2018
-9.87	64.30	2019
-34.74	41.96	2020
+68.92	70.86	2021
+42.37	100.93	2022
-18.26	82.49	2023
-2.39	80.52	2024

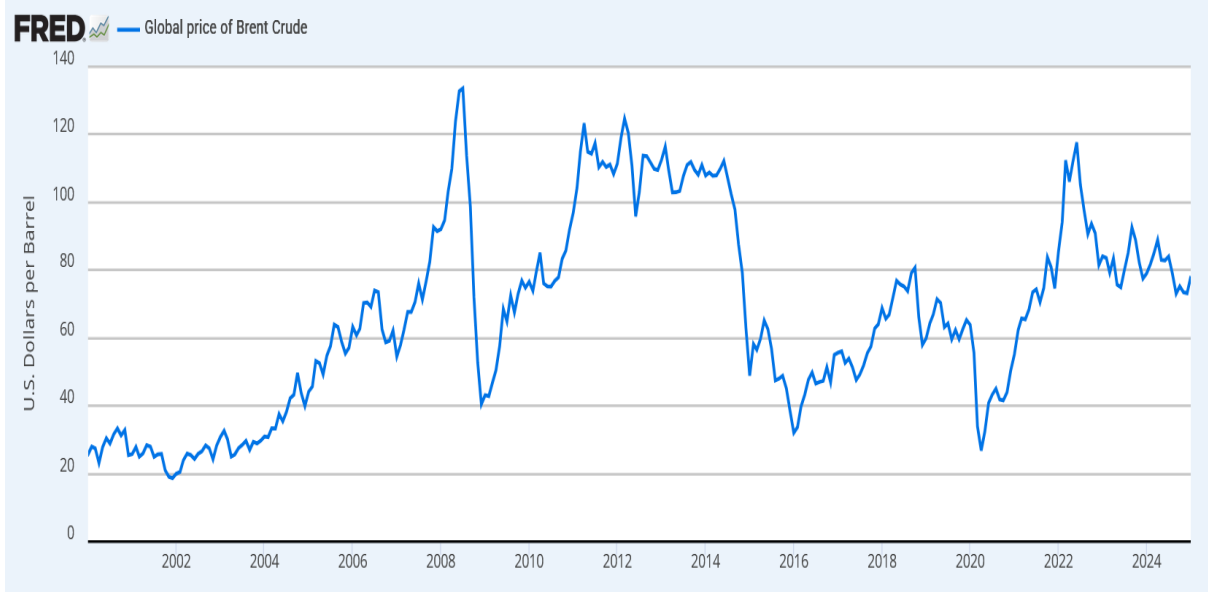
المصدر: الموقع الإلكتروني (Fred) الخاص بالإحصائيات: (<https://fred.stlouisfed.org>)، تم

الاطلاع على الإحصائيات بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 22:55.

لقد شهد أسعار البترول العالمية خلال الفترة من 2000 إلى 2024 تقلبات حادة تعكس التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، ففي بدايات الألفية لقد عرفت الأسعار منحى تصاعديا بلغ ذروته سنة 2008 مدفوعا بنمو الطلب العالمي وخاصة من الصين والهند لتصل إلى نحو 97 دولارا للبرميل وقبل أن تنهار في 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 لقد سجلت الأسعار استقرارا نسبيا حول مستويات مرتفعة وثم دخلت في موجة هبوط حاد سنتي 2015 و2016 بسبب تخمة المعروض وطفرة النفط الصخري، كما قد مثل عام 2020 نقطة تحول كبرى بحيث تراجعت الأسعار بشكل غير مسبوق نتيجة الإغلاق الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كوفيد-19، غير أن الأسعار استعادت عافيتها في 2021 و2022 مدفوعة بتعافي الطلب وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية قبل أن تسجل تراجعا نسبيا في 2023 و2024 نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي، ويبرز من خلال هذا المسار التاريخي أن سوق النفط تتسم بدرجة عالية من الحساسية للصدمات الخارجية مما يفرض تحديات دائمة أمام الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول 2-3: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: الموقع الإلكتروني (<https://fred.stlouisfed.org>)، تم الاطلاع على الاحصائيات

بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 23:20.

### المطلب الثاني: التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024):

لقد شهد التحصيل الجبائي في الجزائر وخاصة مكوناته الأساسية والمتمثلة في ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) وضريبة القيمة المضافة (TVA) تطورا تدريجيا وملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، كما يعد كل من IRG و TVA من أهم ركائز الجباية العادية بحيث يمثلان نسبة معتبرة من الموارد الضريبية للدولة، فقد تميزت هذه المرحلة بنمو مطرد في التحصيل نتيجة لتوسيع القاعدة الجبائية وتحسين آليات التحصيل إلى جانب إدخال إصلاحات تدريجية على المنظومة الجبائية.

كما ساهم التحول الرقمي وتكثيف الرقابة الجبائية في تقليص التهرب الضريبي وتحقيق مزيد من الشفافية في المعاملات التجارية والمالية، ومع ذلك فقد ظل التحصيل الجبائي مرتبطا بدرجة كبيرة بديناميكية النشاط الاقتصادي العام بحيث تأثر سلبا في فترات الركود أو الأزمات مثل أزمة النفط في

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

2014 أو جائحة كوفيد-19 في 2020 مما يعكس هشاشة قاعدة التحصيل وضرورة تعميق الإصلاحات الجبائية، كما يمكننا عرض التحصيل الجبائي للفترة (2000-2024) من خلال الجدول التالي:<sup>1</sup>

الجدول 2-6: التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024)

القيمة: مليار دج

السنة	ضريبة القيمة المضافة (TVA)	ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)
2000	180	150
2001	190	160
2002	200	170
2003	210	180
2004	220	190
2005	230	200
2006	250	220
2007	270	240
2008	290	260
2009	310	280
2010	330	300
2011	350	320
2012	370	340
2013	390	360
2014	410	380
2015	430	400

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/DZA> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/03، بتوقيت: 08:40.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

2016	450	420
2017	470	440
2018	490	460
2019	510	480
2020	530	500
2021	550	520
2022	570	540
2023	590	560
2024	610	580

المصدر: صندوق النقد الدولي، الموقع الإلكتروني:

، تم الاطلاع عليه بتاريخ: <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/DZA>

بتوقيت: 12:30، 2025/05/03.

من خلال الجداول السابقة والتي تعكس لنا تطور الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) وضريبة القيمة المضافة (TVA) في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2024 بحيث يظهر منحى تصاعديا مستقرا في كل من الضريبتين، فقد ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل الإجمالي من 150 مليار دينار سنة 2000 إلى 580 مليار دينار في 2024 وهو ما يعكس نموا تدريجيا ناتجا عن توسع سوق العمل وتحسن الأجور وتوسيع القاعدة الضريبية للأفراد، كما شهدت القيمة المضافة ارتفاعا من 180 مليار دينار إلى 610 مليار دينار خلال نفس الفترة وهو ما يترجم بزيادة النشاط التجاري والاستهلاكي وتطور آليات التحصيل، ويشير هذا الاتجاه الإيجابي إلى مساهمة متزايدة للربحية العادية في تمويل الميزانية العامة مما يبرز فعالية الإصلاحات الجبائية وخصوصا ما تعلق برقمنة الإدارة الجبائية وتعزيز الرقابة، غير أن هذا التحسن يبقى مشروطا بديمومة النمو الاقتصادي ومكافحة التهرب الضريبي بشكل أوسع.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كما يمكننا عرض التحصيل الجبائي لولاية تيارت للفترة (2021-2024) من خلال الجدول التالي:

الجدول 2-7: حجم التحصيل الجبائي لولاية تيارت لإجمالي (2021-2024)

السنة	حجم التحصيل لولاية تيارت	ضريبة القيمة المضافة (TVA)	ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)	نسبة تحقيق الأهداف
2021	8.900.000.000	1.691.000.000	3.115.000.000	104%
2022	9.000.000.000	1.710.000.000	3.150.000.000	102%
2023	10.00.000.000	1.900.000.000	3.500.000.000	101%
2024	12.000.000.000	2.280.000.000	4.200.000.000	99%

المصدر: مديرية الضرائب لولاية تيارت

خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، شهدت ولاية تيارت نموا ملحوظا في حجم التحصيل الجبائي، حيث ارتفع من 8.9 مليار دج في سنة 2021 إلى 12 مليار دج في سنة 2024، وقد رافق هذا النمو زيادة تدريجية في كل من ضريبة القيمة المضافة (TVA) التي انتقلت من 1.691 مليار دج إلى 2.28 مليار دج، وضريبة الدخل الإجمالي (IRG) التي تطورت من 3.115 مليار دج إلى 4.200 مليار دج خلال نفس الفترة، أما بخصوص نسبة تحقيق الأهداف، فقد كانت إيجابية في السنوات الثلاث الأولى، حيث بلغت 104% في 2021، و102% في 2022، و101% في 2023، لكنها تراجعت بشكل طفيف إلى 99% في 2024، مما يعكس إما ارتفاع الأهداف المسطرة أو صعوبات في التحصيل الكامل، ورغم هذا التراجع الطفيف تبقى ولاية تيارت محافظة على أداء جيد في التحصيل الجبائي مع إمكانية تعزيز الآليات لتحقيق نسبة أفضل في السنوات القادمة، وكذا تكثيف الجهود وتوفير الوسائل اللازمة المادية والبشرية من أجل رفع التحصيل وأيضا إنجاز مشروع رقمنة الإدارة الجبائية.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجباية المحلية

إن التحصيل الضريبي الفعال يعد من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق استقرار الإيرادات المحلية. ومن جهة أخرى، تمثل أسعار البترول عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تحديد حجم الإيرادات الحكومية، حيث تؤثر تقلباتها في قدرة الحكومات على جمع الموارد المالية. تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين فعالية التحصيل الضريبي وتقلبات أسعار البترول، وكيفية تأثيرهما المشترك على ناتج الجباية المحلية. من خلال هذه الدراسة القياسية، يمكن تقديم رؤى استراتيجية لتحسين كفاءة التحصيل وتعزيز استقرار الإيرادات في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة.

### المطلب الأول: استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي

إن استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي تعد من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها السلطات المحلية لضمان استدامة تمويل الخدمات العامة وتعزيز التنمية المحلية، فهي تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستوى التحصيل الجبائي، وضمان العدالة والشفافية في جمع الضرائب، مما يساهم في تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تقديم خدماتها بشكل فعال، في هذا السياق تتنوع الاستراتيجيات بين استخدام التقنيات الحديثة في تتبع المدفوعات، وتطوير نظم المعلومات الجغرافية لتحديد وتقييم الأصول، إضافة إلى تشجيع الثقافة الضريبية من خلال توعية المواطنين بأهمية الضرائب في دعم التنمية المجتمعية، فتحسين تحصيل الضرائب المحلية يتطلب تنسيقاً بين السلطات المحلية والمواطنين، فضلاً عن تطبيق آليات فاعلة لضمان الامتثال الضريبي وتقديم حوافز للمواطنين الملتزمين، وللقيام بعملية مواكبة الجباية المحلية للتطورات الراهنة لابد من إعادة النظر في مجموعة من المسائل تشكل في مجموعها إستراتيجية شاملة، وموضوعية تؤدي في الأخير إلى تقديم الحل الأمثل للقضاء على تعقيد المنظومة الضريبية المحلية.

ومن بين استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي نذكر أهمها:

#### 1. ضرورة تعديل نسب الضرائب المفروضة ورفعها:

ويرجع ذلك أساساً لعدم استقلالية الجماعات الإقليمية عن الدولة، فمالية الجماعات الإقليمية مرتبطة بمالية الدولة، وغير مستقلة لعدم استقلال نظامها الجبائي. حيث لا تكتفي الدولة فقط بتحديد الضريبة ونسبتها، بل تتعدى إلى تحديد توزيع نسبها، وهذا ما أضعف قدرة الجماعات الإقليمية خاصة البلدية على



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

التحكم في ماليتها المحلية، كما أن لدعم إصلاح الجباية المحلية للجماعات الإقليمية، يتعين على الدولة واستعدادها للتنازل عن فرض بعض الضرائب التي كانت مستأثرة عليها لصالح هذه الجماعات الإقليمية، وفي ذلك تنزع العبء على كاهلها وتتحمله في المقابل الجماعات الإقليمية مثل نفقات التجهيز والاستثمار، كما أن جمع الضرائب من قبل الإدارة المركزية لوزارة المالية في وعاء واحد ثم القيام بتوزيعها على جميع البلديات بغض النظر عن نسبة تحصيل كل بلدية أو احتياجاتها وكثافتها السكانية من شأنه أن يجعل سوء توزيع محاصيل الضريبة بين البلديات، كما أن التنازل أو التحويل يجب تدعيمه بمراجعة نسب الضرائب والرسوم المخصصة للجماعات الإقليمية، وذلك بزيادة رفعها إلى المستوى المطلوب، لأن المعدل الأكبر من العائدات الجبائية قد خصص للدولة مع تهميش نصيب الجماعات الإقليمية الذي أصبح في بعض الضرائب رمزيا.<sup>1</sup>

ضف إلى ذلك طريقة ونسب توزيع هذه الضرائب على البلديات والولايات يوجي إلى عدم وجود معايير

موضوعية يستند إليها في عملية توزيع هذه النسب، خاصة عندما يتعلق الأمر إلى اختلاف ما هو عائد للدولة أو الولاية والبلدية، الأمر الذي ينتج عنه حتما غياب المرونة في التوزيع الضريبي الذي يسمح بالتحكم في وعاء الضريبي لكل بلدية على حدى حسب أهمية كل نوع الضريبة فمثلا الضريبة على الملكية تستفيد منها الدولة حوالي 80 بالمئة، في مقابل 20 بالمئة للبلدية، وهي نسبة توزيع غير عادلة رغم تحصيلها من قبل البلدية، وهو ما يؤدي في الأخير إلى ضعف مداخيل الجماعات الإقليمية، وعلية ينبغي كإجراء لإصلاح الجباية المحلية إعادة النظر في توزيع هذه النسب في التحصيل الضرائبي بين الدولة والبلدية والولاية في إطار من الشفافية لتمكين الجماعات الإقليمية من أداء مهامها على أحسن وجه.

2. منح فرصة للجماعات الإقليمية للمشاركة في عملية تأسيس الضرائب والرسوم وتحديد نسبها دون استثمار الدولة على العملية عن طريق إشراكها في تحديد وعاء الضريبة ونسبها وكيفية تغطيتها،

<sup>1</sup> موساسب مريم، مولا حسن مراد، فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية، مذكرة ماستر في الحقوق، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2023، ص 57.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وذلك باشتراك المجالس المنتخبة على المستوى المحلي عند إنشاء وفرض ضريبة جديدة وتعديل نسب الضرائب

3. القيام بعملية ترشيد الإدارة الجبائية، مع البحث عن التوازن الأفضل في توزيع الموارد الجبائية<sup>32</sup>.

ويتسنى ذلك من خلال مستويات عديدة منها:<sup>1</sup>

- ترشيد مستوى أداء القوانين الجبائية.
- ترشيد أداء الجباية نفسها.
- ترشيد أداء المكلف بالجباية.
- ترشيد مستوى أداء الثقافة والوعي الجبائي العام.

إن الهدف الأساسي من وراء الإصلاح الجبائي وفق القوانين الجديدة هو إخراج الاقتصاد الوطني

من دوامة التخلف، ومسايرة هذا الجهاز الجبائي سواء ل:<sup>2</sup>

- مسايرة اقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك عن طريق امتصاص العجز الوارد في ميزانية الدولة والحصول على مصادر كافية لتمويل هذا العجز
- محاربة الغش والتهرب الضريبي. وتحقيق مردودية جبائية.
- المحيط السياسي والاجتماعي وخاصة الاقتصادي للبلاد والعمل على الاندماج المنسجم مع المسار الحالي للإصلاحات.
- القضاء على المساوئ الموجودة في النظام الجبائي الذي سيق الإصلاحات، وجعله يتماشى مع الأنظمة الجبائية العالمية التي تخدم عملية التنمية
- تحقيق التوازن المالي والاقتصادي.

---

<sup>1</sup> العياشي عجلان، مداخلة بعنوان: ترشيد الرقابة الجبائية على البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2022، ص 07.

<sup>2</sup> علو وداد، حتمية إصلاح المنظومة الجبائية للجماعات الإقليمية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد 02، 2024، ص 279.

المطلب الثاني: نحو استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية

بعد أن أصبح موضوع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية مطروحا في الساحة الاقتصادية فقد ازداد الاهتمام بتحسين هيكلية الجباية المحلية في الجزائر باعتبارها أهم مورد لتمويل ميزانية الجماعات المحلية، وقد استدعى ذلك تسليط الضوء على التحديات الميدانية التي تواجهها واستنتاج متطلبات اللازمة لتفعيلها.

### 1.4. هيكلية الجباية المحلية في الجزائر:

إلى جانب الضرائب والرسوم الموجهة كليا الى الجماعات المحلية فإن الجباية المحلية في الجزائر تشتمل على ضرائب ورسوم أخرى توجه جزئيا الى الجماعات المحلية (موجهة أيضا إلى الدولة وبعض الصناديق) وذلك كما هو موضح فيما يلي:

#### 1.1.4. الضرائب والرسوم الموجهة كليا إلى الجماعات المحلية:

في إطار الجباية المحلية، تعتبر الجماعات المحلية المستفيد الوحيد دون سواها مما يتم تحصيله من مجموعة من الضرائب والرسوم والمتمثلة فيما يلي:

أ. الرسم على النشاط المهني: يخضع لهذا الرسم كلا من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بمعدل 2% من رقم الأعمال الصافي للأنشطة العادية، وبمعدل 3% فيما يخص نشاط نقلا لمحروقات عن طريق الأنابيب، ويخفض معدل هذا الرسم إلى نسبة 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج بدون الاستفادة من التخفيضات المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.<sup>1</sup>

ويتم توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني وفق ما هو موضح في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> طالبى محمد، مسعودى عبد القادر، واقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019، ص102.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 2-8: توزيع الرسم على النشاط المهني

المعدلات المطبقة	البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
1%	66%	29%	5%
2%	65%	29.5%	5.5%
3%	65.33%	29.33%	5.33%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على احصائيات مقدمة من مديرية الضرائب لولاية تيارت.

ب. **الرسم العقاري:** يفصل تطبيق الرسم العقاري في الجزائر بين مجموعة الملكيات المبنية ومجموعة الملكيات الغير المبنية المتضمنة كل من الأراضي الفلاحية والأراضي الموجودة في مناطق التعمير والمحاجر ومناجم الملح والسبخات، حيث يطبق سنويا بمعدلات تختلف بين 3% و 5 و 7 و 10% وفقا لمساحة العقار وذلك باستثناء الملكيات المعفاة من الضريبة.

ت. **رسم الإقامة:** يتم تطبيق هذا الرسم لدى البلديات ذات النشاط السياحي وذلك على الأفراد الزائرين والغير المقيمين فيها، وذلك بدفع 50 دج اليوم للشخص الواحد دون تجاوز 100 دج /اليوم للعائلة الواحدة، حيث يتم تحصيله من خلال إقامة السياح في الفنادق أو إيوائهم في الحمامات المعدنية، إذ توجه حصيلة هذا الرسم كليا 100% لصالح البلديات.

ث. **رسم التطهير:** المقصود برسم التطهير هو الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية، إذ يتم تطبيقه على الملكيات المبنية وذلك بتحصيله سنويا ويوجه كليا لصالح البلديات، إذ تحدد مبالغ رسوم التطهير وفقا لما موضح في الجدول أدناه:

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 2-9: مبالغ رسوم التطهير في الجزائر

طبيعة المحل	الرسوم المطبقة قبل صدور قانون المالية 2020	الرسوم المطبقة بعد صدور قانون المالية 2020
المحلات ذات الاستعمال السكني	بين 1000 دج و 1500 دج	بين 1500 دج 2000 دج
المحلات ذات الاستعمال التجاري المهني	بين 3000 دج 12000 دج	بين 4000 دج 14000 دج
الأرض المهيئة للتخميم والمقطورات	بين 8000 دج 23000 دج	بين 10000 دج 25000 دج
المصانع وما يشابهها	بين 20000 دج 130000 دج	بين 22000 دج 132000 دج

المصدر: بغداوي جميلة، بوكرشاوي براهيم، عيسى سماعيل، مرجع سبق ذكره، 2022، ص76.

ج. رسم السكن: أسس وفق قانون المالية لـ 2004 يطبق بالكيفية التالية:<sup>1</sup>

- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.

- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني.

يتم تحصيله من طرف سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز.

ح. رسم الرخص العقارية: يطبق هذا الرسم عند استخراج كل من رخصة البناء، رخصة الهدم،

شهادة المطابقة رخصة تقسيم الأراضي والعمران، حيث تستفيد البلديات بنسبة 100 % من

حصيلة هذا الرسم.

### 2.1.4. الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية:

تتشارك الدولة والجماعات المحلية في الاستفادة من مجموعة من الضرائب والرسوم والمتمثلة فيما

يلي:

<sup>1</sup> لجناف عبد الرزاق، دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2021، ص130.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

أ. الرسم على القيمة المضافة: إن الرسم على القيمة المضافة TVA هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أدخلت في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر في سنة 1992 خلفا للرسم الوحيد الاجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، حيث شرع في تطبيقها ابتداء من أول أبريل 1992 بموجب قانون المالية لسنة 1992 وهي تفرض عند إنفاق الدخل بتطبيق معدلين هما المعدل المخفض 9% والمعدل العادي بنسبة 19% (المادتين 21 و23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال)، حيث توزع حصيلة هذا الرسم بين الدولة والبلدية.<sup>1</sup>

ب. قسيمة السيارات: تبعا لمعيار الأقدمية وعدد الأحصنة يفرض على السيارات والشاحنات قسيمة سنوية توزع حصيلتها بين 50% منها توجه لميزانية الدولة و30% توجه للصندوق المشترك للجماعات المحلية أما الباقي فيوجه إلى الصندوق الوطني للطرق والسريعة.

ت. الضريبة الجزائرية الوحيدة: " يخضع لنظام الضريبة الجزائرية الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، والحرفيون التقليديون والمؤدون الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم 500.000.00 دج، تحدد معدلاتها كما يلي، 5 بالنسبة لنشاطات البيع والشراء، 12 بالنسبة لتأدية الخدمات"، تقدر حصص الدولة والبلديات والولايات من حصيلة هذه الضريبة النسب 49% و40.25% و5% على التوالي، في حين يوزع باقي حصيلة هذه الضريبة على هيئات أخرى.<sup>2</sup>

ث. الضريبة على الأملاك: تفرض هذه الضريبة على كل ممتلكات الأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي في الجزائر وتفرض أيضا على الممتلكات الموجودة في الجزائر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي خارج الجزائر، إذ توزع حصيلتها بين 60% لميزانية لدولة و20% لميزانية البلدية و20% لحساب الصندوق الوطني للسكن.

ج. الرسم على الذبح: يحسب الرسم على الكيلوغرام الواحد الصافي للحيوان المذبوح، تحدد قيمته حسب المادة 452 من الأمر رقم 76/104 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة المعدلة

<sup>1</sup> بغداوي جميلة، بوكرشاوي براهيم، عيسى سماعيل، مرجع سبق ذكره، 2022، ص78.

<sup>2</sup> يحيوي محمد، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية مجلة القانون العقاري، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019، ص118.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

بموجب المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بـ 10 دج للكيلوغرام الواحد، توزع كما يلي:<sup>1</sup>

- 8.5 دج تخصص لميزانية البلدية؛
- 1.5 دج
- دج يستفيد منها صندوق التخصيص الخاص (صندوق حماية الصحة الحيوانية).

### 2.4. تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر:

في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر، تواجه الجماعات المحلية جملة من التحديات التمويلية والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:

#### 1.2.4. ضعف التحصيل الجبائي:

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من ضعف تغطية الجباية المحلية لاحتياجاتها التمويلية ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف عملية التحصيل الجبائي والتي تنجم عن جملة من العوامل والمتمثلة فيما يلي:

أ. **التهرب الضريبي:** على الرغم من اعتبار التهرب الضريبي مشكلة شائعة لدى مختلف اقتصاديات دول العالم إلا أن مستوياتها لدى الدول النامية بما فيها الجزائر قد بلغت مستويات كبيرة، وهو ما ينعكس إلى ضعف موارد الجباية المحلية لتمويل الجماعات المحلية، حيث أن بعض الأرقام تشير إلى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل حوالي 22% من الناتج المحلي الإجمالي، غير الإحصائيات التي حصلنا عليها من المديرية المركزية للمنازعات بالمديرية العامة للضرائب تفيد بأن معظم قضايا التهرب بالنسبة لسنوات 2014 إلى 2018 تركزت في قطاعات الإستيراد، التجارة بالجملة، الأشغال العقارية صانعي الذهب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يحيوي محمد، نفس المرجع، ص 109.

<sup>2</sup> مصباح حراق، امحمد امير بوزيد، تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2019، ص 178.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ويمكن عرض توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018 في الجدول الآتي:

الجدول 2-10: توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018

2018	2017	2016	2015	طبيعة النشاط
990	886	840	820	الاستيراد
835	820	800	795	تجارة الجملة
735	710	702	688	أشغال عقارية
654	633	615	603	تجارة التجزئة
354	320	308	299	الإنتاج
654	641	618	604	صانعي الذهب
311	302	299	277	خدمات

المصدر: مصباح حراق، امحمد اممر بوزيد، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 179.

من خلال الجدول السابق يتضح أن ملفات التهرب الضريبي في الجزائر في تزايد بالنسبة لكل نشاط خلال الفترة 2015-2018، حيث تتركز بدرجة أولى على أنشطة الإستيراد وتجارة الجملة والأشغال العقارية ثم بدرجة أقل في تجارة التجزئة وتجارة الذهب لتصبح في مستوى أقل في نشاط الإنتاج والخدمات.

وترجع احصائيات ملفات التهرب الضريبي للأنشطة المذكورة في الجدول نسبيا الى مستويات الأرباح المحققة فيها والتي غالبا تكون في أنشطة الإستيراد وتجارة الجملة والأشغال العقارية أكثر من باقي الأنشطة وهو ما يكون دافعا لميول ممارسي تلك الأنشطة للتهرب الضريبي، وهو ما ينعكس سلبا على تعبئة موارد الجباية المحلية والتي تصبح عاجزة عن تغطية الإحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.



## رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ب. الغش الضريبي: المشرع الجزائري عرفه على أنه كل تملص أو محاولة التملص بإستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أوحق أو رسماً أو تصفيته كلياً أو جزئياً.<sup>1</sup>

ومن أجل تقدير قيمة الغش الضريبي في الجزائر فإنه يتم اعتماد الرقابة الجبائية التي تتم وفق ثلاث صيغ وهي التحقيق المحاسبي الذي يتم فيه التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية، بالإضافة إلى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الذي يتم فيه التأكد من مدى وجود ارتباط بين المداخل المصرح بها وقيمة الأصول، كما يتم اتخاذ التحقيق المصوب للمحاسبة من خلال الرقابة على الوثائق خلال فترة معينة تقل عن السنة الواحدة.

وتتم الأشكال الثلاث من الرقابة الجبائية في الجزائر من أجل الوصول الى القيم الحقيقية (مداخل) ليتم فرض الضرائب والرسوم اللازمة في حالة وجود فروقات مع القيم المصرح بها، ومن خلال الجدول التالي يمكننا عرض احصائيات الرقابة الجبائية لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024.

### الجدول 2-11: إحصائيات الرقابة الجبائية في الجزائر لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024

السنة	عدد قضايا التحقيق المحاسبي	عدد قضايا التحقيق المعمق	عدد قضايا التحقيق المصوب
2017	31	5	13
2018	36	1	12
2019	38	7	12
2020	50	8	13
2021	50	2	13
2022	43	5	14

<sup>1</sup> عيسى سماعين، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2019، ص576.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

13	4	41	2023
12	4	44	2024

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات المديرية العامة للضرائب.

يعكس لنا الجدول توزيع عدد قضايا الرقابة الجبائية بمصلحة الضرائب لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024 وفقاً لمتوسط سنوي، والتي تظهر قضايا التحقيق المحاسبي استقرارا وتضاعفا ملحوظا بحيث انتقلت من 31 قضية سنة 2017 إلى 50 قضية في سنتي 2020 و2021 مما يشير إلى اعتماد متزايد على هذا النوع من التحقيقات لما يتمتع به من فعالية في كشف التلاعبات المحاسبية، ثم عرف هذا العدد تراجعا طفيفا بعد ذلك ولكنه بقي في مستويات مرتفعة نسبيا (44 قضية في 2024) مما يدل على استمرارية هذا التوجه الرقابي.

أما التحقيق المصوب فقد حافظ على نوع من التوازن بحيث تراوح عدد القضايا بين 12 و14 سنويا مما يعكس توجهها منتظما نحو تصحيح الأخطاء الجبائية دون الخوض في تحقيقات معمقة، وهذه الأرقام الثابتة تقريبا تدل على أن هذا النوع يستخدم كأداة دعم للتحقيقات الأخرى دون أن يكون المحور الرئيسي للرقابة.

وفي المقابل لقد عرف عدد قضايا التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية تقلبا واضحا فقد كانت الأرقام منخفضة نسبيا في بعض السنوات (قضية واحدة في 2018 وأيضاً حالتان في 2021) ومرتفعة في سنوات أخرى (8 قضايا في 2020 وأيضاً 7 قضايا في 2019)، فيفهم من هذا التذبذب أن هذا النوع من التحقيق يوظف بانتقائية شديدة وربما بناء على مؤشرات مخاطر أو ملفات مشتبه فيها تستحق تدقيقا معمقا ونظرا لطبيعة هذا النوع من التحقيقات التي تتطلب وقتا وجهدا أكبر.

وعليه فإن الجدول يؤكد لنا أن التحقيق المحاسبي يعد الوسيلة الرقابية الأكثر اعتمادا في مصلحة ضرائب تيارت ويليها التحقيق المصوب، بينما يستخدم التحقيق المعمق في نطاق محدود واستراتيجي، كما يعكس هذا التوزيع استراتيجية رقابية متوازنة بين النجاعة والاقتصاد في الجهد مع تكييف الأدوات بحسب طبيعة الملفات.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ت. عدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية: يشهد مستوى النشاط الاقتصادي والتجاري في الجزائر تباينا واضحا بين مختلف المناطق، حيث تتمركز أكثر في مناطق الشمال والهضاب العليا أكثر من مناطق الجنوب الكبير وهو ما يعكس تباينا آخر في مدى استفادة الجماعات المحلية في الجزائر من موارد الجباية المحلية، حيث تساهم بوفرة في تمويل ميزانيات البلديات في المناطق ذات النشاط الاقتصادي، وتظل البلديات النائية محرومة من موارد الجباية المحلية.

ث. مركزية التشريع الضريبي: يتم إحداث الضرائب والرسوم، مركزيا، وكذا تخصيصها وتعديلها، وهذا ما قد ينعكس سلبا على ميزانيات الجماعات المحلية بإقصاء المبادرات المحلية في إحداث ضرائب ورسوم تعد مصدرا مهما لكون المسؤولين المحليين أقرب بكثير من المواطن المحلي عموما، والمكلف المحلي خصوصا، سيما وأن الموارد الجبائية المحلية غير كافية لتمويل النفقات المحلية، وقد أدت مركزية التشريع الضريبي إلى انعكاسات سلبية تتمثل في فقدان الجماعات المحلية لسلطة تحديد الوعاء الضريبي والمعدلات الضريبية مع فقدانها لصلاحيات عمليات تحصيل الجباية المحلية وصيغ توزيعها.<sup>1</sup>

ج. غياب التنسيق بين الإدارات العمومية: يتسبب غياب التنسيق بين الإدارات العمومية في ضعف مصادر المعلومات الجبائية وعدم فعاليتها وهو ما يقلل من فرص تعبئة موارد الجباية المحلية، وبالتالي يقلل من فرص تعزيز تمويل الجماعات المحلية، حيث يتطلب ذلك تدخل دائم من مجمل الإدارات المعنية بهذه العملية، ولهذا يستوجب إجراء تنسيق دقيق وشامل لجميع أعمال هذه الإدارات سلبا على كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية من أجل الحد من هذه الظاهرة، ولكن بسبب سوء التنسيق وغياب التنسيق بين الإدارات المختلفة انعكس هذا سلبا على كفاءة وفعالية النظام الضريبي، ويمكن التنسيق في هذا المجال مع جملة من الإدارات العمومية كالإدارات المتعلقة بالنشاط التجاري، الجمارك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بوغازي إسماعيل، تيغليسية لمين، ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، 2013، ص20.

<sup>2</sup> خنصري فدوى، اليزيد علي، مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2019، ص167.

### 3.4. سبل تفعيل دور الجباية المحلية في الجزائر كمصدر تمويلي للجماعات المحلية:

في ظل التحديات التي تواجهها الجباية المحلية في الجزائر، فإنه من الضروري جدا تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد الجبائية، وذلك من خلال اتخاذ جملة من السبل لتفعيلها كمصدر تمويلي للجماعات المحلية. وتتمثل هذه السبل في النقاط الآتية:

- أ. تجسيد التكامل بين جهود المصالح الجبائية والجماعات المحلية: في هذا الإطار يجب إنشاء لجان محلية للجباية المحلية على مستوى كل بلدية وكل ولاية مكلفة بمتابعة السياسة الجبائية للجماعات المحلية، كما يجب أن تشارك هذه الأخيرة في عملية الإحصاء السنوي للمكلفين بالضريبة والنشاطات والأملاك غير المنقولة وإطارات مركزية ومحلية وخبراء وأساتذة جامعيين، ولا ينفي هذا الاجراء تنسيق تلك الجهود مع باقي الإدارات العمومية على غرار مصالح القطاع التجاري والجمارك وغيرها من المصالح وذلك من أجل تعزيز مصادر المعلومات الجبائية.<sup>1</sup>
- ب. إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية: في ظل تراكم الاحتياجات التنموية للمواطنين تتراكم بالموازاة الاحتياجات التمويلية لبرامج التنمية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر، وباعتبار الجباية المحلية أحد أهم مصادرها التمويلية فإنه من المفيد جدا إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية وذلك برفع نسب الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأملاك وقسيمة السيارات و الضريبة الجزافية الوحيدة.
- ت. استحداث نظام متابعة لمدى تفعيل الضرائب والرسوم المكونة لهيكل الجباية المحلية: في الجزائر تعود قلة الموارد الجبائية لدى الكثير من الجماعات المحلية في الجزائر إلى عدم تفعيل تطبيق الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الضريبي وهو ما يعتبر بالنسبة للجماعات المحلية كفرصة ضائعة لتعبئة مواردها الجبائية، وأمام هذا الوضع فإنه من المفيد أن يتم استحداث أشكال رقابية متخصصة في الرقابة على الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية، ففي ظل نقص موارد الجماعات المحلية خاصة البلديات، يجب تسليط الضوء على الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وصندوق تضامن والضمان للجماعات المحلية من خلال

<sup>1</sup> صابور سعاد، بن ساعد عبد الرحمان، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية درارية)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، الجزائر، 2020، ص32.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

التركيز أكثر على تفعيل تطبيقها كالضريبة على الأملاك التي رغم تقنينها في قوانين المالية والجبائية، إلا أنها غير مفعلة في ظل غياب اجراءاتها رغم استحداثها بموجب قانون المالية لسنة 1993، وسيسمح هذا الإجراء بتحسين فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر مما يحدث انعكاسا ايجابيا على قدرة موارد الجباية المحلية على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.<sup>1</sup>

ث. ضبط إجراءات تسيير الموارد الجبائية للجماعات المحلية: إن التقليل من آثار العجز المالي للجماعات المحلية لا يتوقف فقط على توفير الموارد المالية فقط وإنما يتوقف أيضا على التحكم في النفقات المحلية وضبط إجراءات تسيير الموارد المالية للجماعات المحلية بما في ذلك الموارد الجبائية، ويتحقق ذلك من خلال الرشادة في تسييرها والعقلانية في تخصيص وتوزيع الميزانية على المشاريع التنموية في اطارها التشريعي مع احترام مبدأ التوازن بين قيمة المشاريع التنموية والميزانية المتاحة.

ج. تطوير أساليب مكافحة التهرب والغش الضريبي: ويتحقق ذلك من خلال تفعيل نظام المعلومات الجبائي حيث لا يمكن تنفيذ مختلف برامج الرقابة الجبائية دون الاستناد إلى نظام المعلومات الجبائي الذي يعتبر العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، وبذلك تصبح الجباية المحلية أكثر قدرة على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.<sup>2</sup>

ح. اعتماد نظام اللامركزية الجبائية: ترتبط قدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها المحلية ارتباطا وثيقا بمدى استقلاليتها الإدارية والتي تتحقق باعتماد نظام اللامركزية الإدارية، إذ تنشط الجماعات المحلية في الجزائر في ظل درجة كبيرة من المركزية الجبائية والتي تعتبر عائقا كبيرا لها لتعبئة موارد الجباية المحلية، ويستدعي هذا الوضع أن يتم إعادة النظر في المركزية المفرطة لنظام الضرائب والرسوم المخططة للجماعات الموروثة عن العهد الاستعماري بالتطور والتعديل، ذلك وبالبحث عن الأوعية الضريبية المتنوعة والجديدة لتحسين مردودها الجبائي تماشيا مع آفاق التنمية، ويتم ذلك من خلال اعتماد نظام اللامركزية الجبائية وتفعيله من خلال توسيع صلاحيات

<sup>1</sup> خديري صبرينة، جنينة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 334.

<sup>2</sup> موزارين عبد المجيد، دور الجباية المحلية في تمويل تنمية الجماعات المحلية وسبل تعزيزه، مجلة القانون العقاري، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 86.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

المجالس المحلية في تحديد النسب الضريبية والوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب بما يعزز الاستقلالية المالية للإدارة المحلية.<sup>1</sup>

خ. **عصرنة الجباية المحلية:** من أجل تفعيل التحصيل الجبائي المحلي في الجزائر فإنه من الضروري جدا أن يتم تبسيط إجراءاته الإدارية والتخفيف من ثقل التعقيد الوثائقي، ويتحقق ذلك بتزويد الإدارة الجبائية بوسائل متطورة تواكب إيقاع العصر الحديث، وذلك من خلال تجسيد الإدارة الإلكترونية التي بإمكانها القيام بالإحصاء الرقمي للمكلفين وتوسيع قنوات الدفع الإلكتروني والاقطاع الإلكتروني المباشر بما يساهم في رفع مستوى التحصيل الجبائي، ولا تتوقف عصرنة الجباية المحلية في الجزائر على الوسائل المادية فقط وإنما أيضا من خلال تأطيرها بموارد بشرية ذات كفاءة وتجربة ميدانية.

<sup>1</sup> لجناف عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص136.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل أظهرنا أن الجباية المحلية في الجزائر ورغم دورها الحيوي في تمويل الجماعات المحلية تبقى إلى حد بعيد رهينة لتقلبات أسعار البترول بحكم ارتباط الاقتصاد الوطني ككل بالريع النفطي، فكلما شهدت أسعار البترول ارتفاعاً ترتفع مداخيل معها الدولة وتزداد التحويلات لفائدة الجماعات المحلية ما ينعكس ذلك إيجاباً على مداخيل الجباية المحلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وغير أن هذه العلاقة تعكس هشاشة مالية واضحة حيث يؤدي تراجع أسعار البترول إلى تقليص الدعم المركزي وتراجع في الإيرادات المحلية مما يكشف عن ضعف قدرة الجباية المحلية على الاستقلالية والمرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وقد بينا من خلاص هذا الفصل أن الإشكال لا يرتبط فقط بتذبذب الموارد البترولية بل يرتبط بعدم فعالية آليات التحصيل الجبائي المحلي وضعف التنسيق بين الإدارة المركزية والمحلية إلى جانب غياب العدالة الجبائية أحياناً، وبناءً على ما سبق اتضح أن إصلاح الجباية المحلية يتطلب تعزيز قدراتها الذاتية وتنويع مصادرها وفك ارتباطها التدريجي بعوائد الريع البترولي من خلال سياسات جبائية أكثر نجاعة واستقلالية على المستوى المحلي.

# الدراسة القياسية



1-مدخل لإختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

### Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

تتطلب إختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها (أنجل وجرانجر - جوهانسن) أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما إن هذه الإختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على إستخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Hassler & Jorgen, 2005: 5). ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL}) للتكامل المشترك شائعة الإستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل بيسران وآخرون (Pesaran et.al) عام (2001)، إذ دمج فيها نماذج الإنحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في أنموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر (Pesaran & et.al, 2001: 289).

ويتميز أنموذج (ARDL) بعدة مزايا منها:-

- لا يستلزم إختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها  $I(0)$  او من الرتبة الأولى  $I(1)$ ، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$  فقط.
- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في الأنموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا الأنموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (Pesaran & et.al, 2001: 293).
- إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في الأنموذج، والسماح بإختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى - Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي  $I(0)$  و  $I(1)$  او مزيج منهما (الشوريجي، 2009: 156).

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- إن إستخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الإرتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفاءة وغير متحيزة.

- إن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

- إن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل الطويل، وإن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير (Narayan & Fiji's, 2004: 205).

- من خلال نموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعدّ معلمته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لإختبار التكامل المشترك.

والصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع (Y) و (K) ومن المتغيرات التفسيرية (X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub> ....X<sub>K</sub>) يكتب النموذج (ARDL) بالشكل الآتي :-

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} \\ & + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} \\ & + \mu_t \dots \dots \dots (46) \end{aligned}$$

إذ إن:

Δ: الفروق الأولى. C: الحد الثابت. μ<sub>t</sub>: حد الخطأ العشوائي.

B: معلمات العلاقة طويلة الأجل. λ: معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

(P, q<sub>1</sub>, q<sub>2</sub> ....q<sub>K</sub>): تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات (Y, X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub> ....X<sub>K</sub>) على الترتيب.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وبعد إجراء إختبارات درجة تكامل متغيرات الأنموذج وفق إختبارات (ADF, PP, Kpss)، ولتطبيق منهج تحليل التكامل المشترك في إطار أنموذج (ARDL) يستلزم القيام بخمسة إجراءات هي:-

### 1-3-1-3: إختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق.

إذ يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في المعادلة (46) من خلال إستخدام أنموذج متجه الإنحدار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:- (النقار والعواد، 2012: 342) و (الشوربجي، 2009: 157)

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$FPE_{(P)} = \left[ \frac{T + P - k}{k - p.k} \right]^k \cdot \det \sum e \quad \dots \dots \dots (47)$$

2- معيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion-1973) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$AIC_{(P)} = \ln \left[ \det \left( \sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P}{T} \quad \dots \dots \dots (48)$$

3- معيار معلومات شوارز (Schwarz Criterion-1978) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$SC_{(P)} = \ln \left[ \det \left( \sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln (T)}{T} \quad \dots \dots \dots (49)$$

4- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$H. Q_{(P)} = \ln \left[ \det \left( \sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln. \ln (T)}{T} \quad \dots \dots \dots (50)$$

5- معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test).

إذ ان:

K: عدد المتغيرات في الأنموذج. T: عدد المشاهدات. P: عدد فترات الإبطاء.

$\sum e$ : مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي الأنموذج.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وتتفق جميع تلك الإختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الإختبار.

### 2-3-1-3: منهج إختبار الحدود Bounds Testing Approach

يستخدم لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إختبار (Wald) او إحصاءة إختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وادراج متغير الإتجاه في التقدير. وتحسب قيمة إحصاءة (F) وفق الصيغة الآتية:-  
(Diebold, 2016: 43)

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n - k)} \dots \dots \dots (51)$$

إذ إن :-

**SSeR**: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (إنعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$H_0 : B_1 = B_2 = \dots \dots \dots = B_{K+1} = 0$$

**SSeu**: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots \dots \dots \neq B_{K+1} \neq 0$$

**M**: عدد معلمات النموذج المقيد. **n**: عدد المشاهدات (حجم العينة). **k**: عدد المتغيرات.

وبعد إحتساب قيمة إحصاءة (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل (Pesaran et.al) عام (2001)، ونظراً لأن إختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:-

- قيمة الحد الأدنى:- وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر

**I(0)**

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- قيمة الحد الأعلى:- وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى  
I(1).

ويكون القرار على ثلاث حالات:- (حسن، 2013: 190)

1- إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

2- إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

3- إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحتسبة تقع بين الحدين الأعلى والأدنى لقيمة (F) الجدولية، فإن النتائج تكون غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على إتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وسيتم إتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة إحصاء (F) المحتسبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأدنى إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر (I(0) ، أما إذا كانت متكاملة من الرتبة الواحد الصحيح (I(1) ، فسيتم إتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة إحصاء (F) المحتسبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى.

### 3-3-1-3: تقدير معلمات أنموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM).

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات الأنموذج (ARDL) للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM) وفق المعادلة (46) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) إستناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد الأنموذج الملائم يتم الإعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح (حسن، 2013: 189). وقبل إعتماد هذا الأنموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا الأنموذج

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### 1- الاستقرارية

تم إجراء اختبار ديكي-فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller, ADF) لفحص وجود جذر وحدة في ثلاث متغيرات زمنية RFL، PP، و FRF. الهدف من الاختبار هو تحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة (Stationary) أم لا، حيث تنص الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) على وجود جذر وحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة). تم إجراء الاختبار على مستويات البيانات (At Level) وعلى الفرق الأول (First Difference) مع ثلاث مواصفات: مع ثابت (With Constant)، مع ثابت واتجاه (With Constant & Trend)، وبدون ثابت أو اتجاه (Without Constant & Trend).

وتتضح النتائج من الجدول الموالي:

الجدول 1-3 : اختبار الاستقرارية حسب ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
<b>At Level</b>				
		RFL	PP	FRF
With Constant	t-Statistic	2.1694	-5.1693	-5.1401
	<b>Prob.</b>	<b>0.9998</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0004</b>
		n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4232	-5.6122	-5.3502
	<b>Prob.</b>	<b>0.0109</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0012</b>
		**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6698	-5.0247	-0.5991
	<b>Prob.</b>	<b>0.9968</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.4468</b>
		n0	***	n0
<b>At First Difference</b>				
		d(RFL)	d(PP)	d(FRF)
With Constant	t-Statistic	-2.4999	-4.7412	-9.3043
	<b>Prob.</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0011</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3404	-4.7447	-9.0918
	<b>Prob.</b>	<b>0.0039</b>	<b>0.0057</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8255	-4.8405	-9.4953
	<b>Prob.</b>	<b>0.0020</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات 12.0 eviews

### - عند المستوى

- **RFL** غير مستقر في جميع المواصفات ( $Prob. > 0.05$ )، مما يشير إلى وجود جذر وحدة.
- **PP** مستقر في جميع المواصفات ( $Prob. < 0.01$ )، مما يعني أنه متكامل من الرتبة صفر ( $I(0)$ ).

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- **FRF** مستقر في مواصفتي "مع ثابت" و"مع ثابت واتجاه" (Prob. < 0.01) ، لكنه غير مستقر بدون ثابت أو اتجاه. (Prob. = 0.4468)

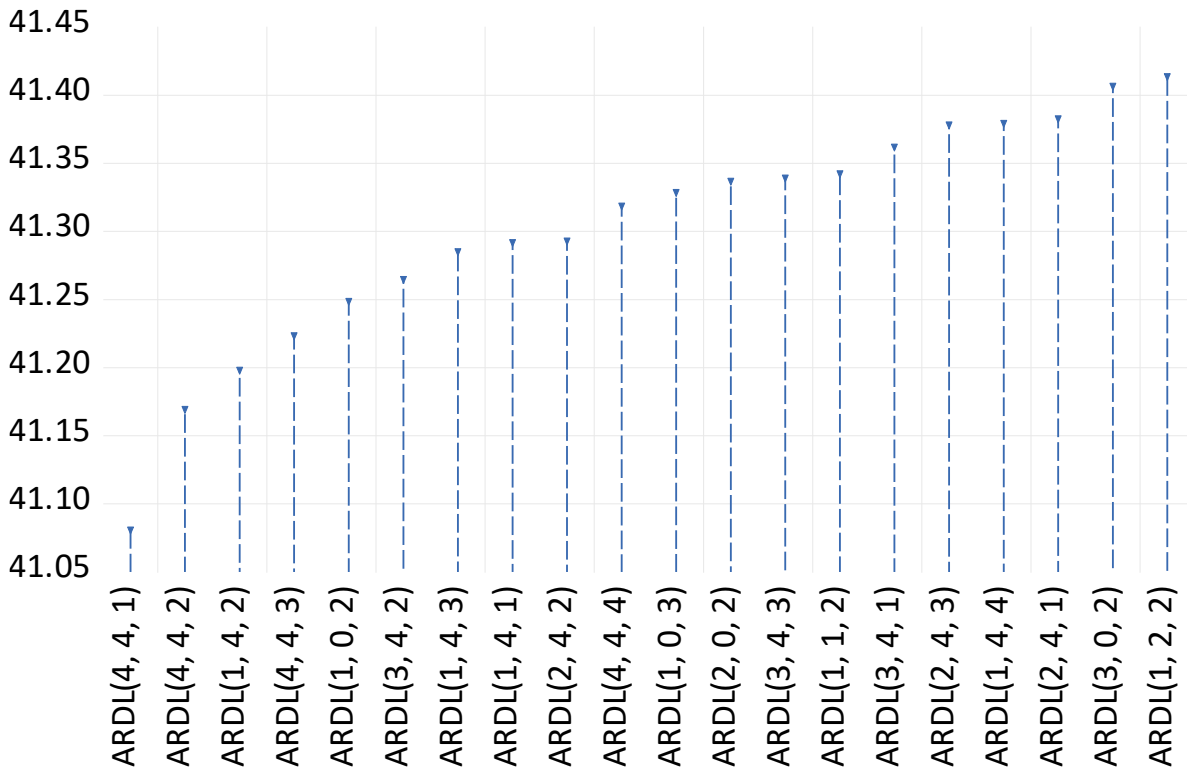
- عند الفرق الأول

- **d(RFL)** مستقر في جميع المواصفات (Prob. < 0.01) .
  - **d(PP)** مستقر في جميع المواصفات (Prob. < 0.01)
  - **d(FRF)** مستقر في جميع المواصفات (Prob. = 0.0000)
- وعليه فان السلسلة PP مستقر على المستوى  $(I(0))$  ، بينما RFL و FRF مستقران على الفرق الأول  $(I(1))$  ، وهو ما يستدعي العمل وفق نموذج ARDL

**2-اختيار فترات الابطاء المثلى:** ان اختيار فترات الإبطاء (Lags) المثلى في نموذج ARDL يُعد خطوة حاسمة لضمان دقة النموذج وملاءمته للبيانات. يهدف هذا الاختيار إلى تحديد عدد التأخيرات المناسب للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة لتجنب التحيز في التقديرات وضمان استقرار النموذج وتوضيح النتائج من خلال الشكل التالي:

### الشكل 3-1: اختيار الابطاءات المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات eviews 12.0

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

يُظهر الرسم البياني قيم معيار أكايك للمعلومات (AIC) لأفضل 20 نموذجًا، حيث تراوحت القيم بين حوالي -41.50 و-41.20. تُشير الزيادة الطفيفة ولكن المنتظمة في قيم AIC مع زيادة ترتيب النماذج إلى أن النماذج الأولية (الأقل ترتيبًا) تتمتع بتوقعات أفضل نسبيًا، حيث يُفضل النموذج ذو الحد الأدنى لقيمة AIC وفقًا لمعيار الأداء الإحصائي. ومع ذلك، تظهر الفروقات الصغيرة بين القيم اقتراحًا بأن التحسين في الأداء قد يكون هامشيًا بين النماذج المختلفة، والنموذج الافضل هو ARDL (4.4.1)

### 3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

عد اختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود (Autoregressive Distributed Lag - ARDL Bounds Test) أداة فعالة لفحص وجود علاقة طويلة الأجل بين سلاسل زمنية، سواء كانت متكاملة من الرتبة صفر ( $I(0)$ ) أو الرتبة الأولى ( $I(1)$ ). يعتمد الاختبار، المقترح بواسطة بيسران وآخرين، على نموذج ARDL الذي يجمع بين التأثيرات الفورية والمتأخرة، مع استخدام إحصائيات الحدود العلوية والسفلية لقبول أو رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك. يتميز هذا المنهج بمرونته، حيث لا يتطلب استقرارًا مسبقًا لجميع المتغيرات،

وتتضح النتائج كالتالي:

2- تقدير نموذج ardl في الاجلين الطويل والقصير: يُعتبر نموذج التبعية الذاتية المتأخرة (Autoregressive Distributed Lag - ARDL) أداة متميزة لتقدير العلاقات الاقتصادية في الآجلين الطويل والقصير، حيث يتيح التعامل مع سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة صفر ( $I(0)$ ) أو الأولى ( $I(1)$ ). يعتمد المنهج على نمذجة التأثيرات الفورية والمتأخرة للمتغيرات المستقلة، مع استخدام نموذج التصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM) لقياس سرعة العودة إلى التوازن الطويل الأجل. يتميز هذا النهج بمرونته في التحليل الاقتصادي، مما يجعله مناسبًا لدراسة ديناميكيات المتغيرات مثل النمو الاقتصادي أو الأسعار عبر الزمن



ا/ في الاجل الطويل : يمكن تقدير نموذج الاجل الطويل كما يلي:

الجدول 3-2: نموذج الاجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(RFL)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/06/25 Time: 11:12				
Sample: 2000 2024				
Included observations: 21				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.47E+08	1.91E+08	0.000000	0.0000
RFL(-1)*	0.091907	0.026776	3.432508	0.0075
FRF(-1)	-4037082.9	15475805	0.000000	0.0000
PP(-1)	-41099.74	26069.83	-1.576525	0.1494
D(RFL(-1))	-0.147494	0.231802	-0.636292	0.5404
D(RFL(-2))	0.490706	0.241618	2.030921	0.0728
D(RFL(-3))	-0.386502	0.190574	-2.028097	0.0732
D(FRF)	605955.4	5390055.	0.000000	0.0000
D(FRF(-1))	4120254.7	13428477	0.000000	0.0000
D(FRF(-2))	3253649.5	10936116	0.000000	0.0000
D(FRF(-3))	1995955.0	6485352.	0.000000	0.0000
D(PP)	-173860.8	28439.82	-6.113287	0.0002

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات eviews 12.0

تم تقدير نموذج ARDL(4, 4, 1) للمتغير التابع D(RFL) باستخدام عينة زمنية من 2000 إلى 2024 مع ثابت مقيد ودون اتجاه. أظهرت النتائج التحليلية للانحدار التصحيحي الشرطي وجود علاقة طويلة الأجل، حيث كانت قيمة معامل RFL(-1) (0.091907) ، Prob. = 0.0075) إيجابية ومؤثرة إحصائياً على مستوى 1%، بينما كان FRF(-1) سلبياً ومؤثراً (Prob. = 0.0000). PP(-1) لم يكن مؤثراً إحصائياً. (Prob. = 0.1494). بالنسبة للتأثيرات قصيرة الأجل، أظهرت D(FRF) و D(PP) تأثيرات

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كبيرة ومؤثرة (Prob. < 0.01)، بينما كانت تأثيرات D(RFL) متذبذبة وغير دالة في معظم الحالات. تشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك محتمل بين المتغيرات، مما يدعم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحليل التوازن.

ب / في الاجل القصير: يمكن تقدير نموذج الاجل القصير كما يلي:

الجدول 3-3: نموذج الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(RFL)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/06/25 Time: 11:13				
Sample: 2000 2024				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RFL(-1))	-0.147494	0.175004	-0.842807	0.4212
D(RFL(-2))	0.490706	0.198991	2.465970	0.0358
D(RFL(-3))	-0.386502	0.154447	-2.502495	0.0337
D(FRF)	605955.4	4185993.	0.000000	0.0000
D(FRF(-1))	41202547	7433294.	0.000000	0.0000
D(FRF(-2))	32536495	6439293.	0.000000	0.0000
D(FRF(-3))	19959550	4319800.	0.000000	0.0000
D(PP)	-173860.8	18589.19	-9.352789	0.0000
CointEq(-1)*	0.091907	0.014282	6.434968	0.0001
R-squared	0.917255	Mean dependent var	5.70E+08	
Adjusted R-squared	0.862092	S.D. dependent var	4.05E+08	
S.E. of regression	1.51E+08	Akaike info criterion	40.79512	
Sum squared resid	2.72E+17	Schwarz criterion	41.24277	
Log likelihood	-419.3487	Hannan-Quinn criter.	40.89227	
Durbin-Watson stat	1.861244			

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews 12.0

أظهرت النتائج لنموذج التصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة طويلة الأجل قوية، حيث كان معامل CointEq(-1) (0.091907)، Prob. = 0.0001 إيجابياً ومؤثراً إحصائياً على مستوى 1%، مما يشير إلى سرعة تصحيح الخطأ نحو التوازن. في المدى القصير، كانت D(FRF) وتأخيراتها و D(PP) مؤثرة بشكل كبير (Prob. < 0.01)، بينما أظهرت تأثيرات D(RFL) تبايناً (مؤثرة عند التأخير الثاني والثالث، Prob.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

(0.05) < بلغ R-squared 0.917 و Durbin-Watson 1.86، مما يدعم جودة الملاءمة وغياب

الارتباط المتسلسل. النتائج تؤكد وجود تكامل مشترك وأداء نموذجي قوي

4- اختبار جودة النموذج: يُعد اختبار جودة النموذج أداة أساسية لتقييم مدى ملاءمة النموذج الإحصائي

للبينات المتاحة، حيث يركز على فحص دقة التنبؤ واستقرار التقديرات. يشمل ذلك اختبارات مثل

الارتباط المتسلسل، التشتت المتغير، وتوزيع البقايا لضمان توافق النموذج مع الافتراضات النظرية. الهدف

هو التأكد من أن النموذج يقدم نتائج موثوقة تدعم التحليل الاقتصادي أو التنبؤي.

ا/ اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء

الجدول 3-4: اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.654859	Prob. F(2,7)	0.2579
Obs*R-squared	6.741609	Prob. Chi-Square(2)	0.0344

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات 12.0 eviews

اظهر اختبار Breusch-Godfrey لفحص وجود ارتباط متسلسل حتى تأخير 2 في النموذج، حيث

تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط متسلسل. أظهرت النتائج قيمة F-statistic بـ 1.654859

(Prob. = 0.2579) و Obs\*R-squared بـ 6.741609 (Prob. = 0.0344). بينما ترفض

الاحتمالية المرتبطة بـ Chi-Square الفرضية الصفرية على مستوى دلالة 5%، فإن قيمة F-statistic لا

تشير إلى رفض الفرضية. (Prob. > 0.05) يشير هذا إلى غياب دليل قوي على الارتباط المتسلسل بناءً على

F-statistic

ب/ اختبار تجانس التباين

الجدول 3-5: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.711391	Prob. F(1,18)	0.4101
Obs*R-squared	0.760382	Prob. Chi-Square(1)	0.3832

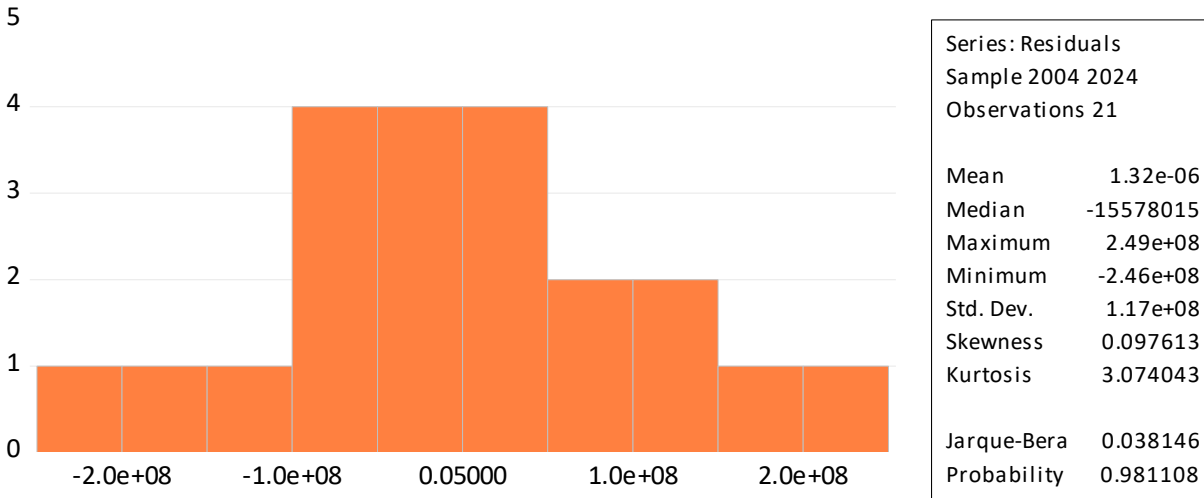
المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات 12.0 eviews

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

اظهر اختبار ARCH لفحص وجود تشتت متغير (Heteroskedasticity) في النموذج، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود تشتت متغير. أظهرت النتائج قيمة F-statistic بـ 0.711391 و (Prob. = 0.4101) و Obs\*R-squared بـ 0.760382 (Prob. = 0.3832)، وكلاهما يفشل في رفض الفرضية الصفرية (Prob. > 0.05) عند مستوى دلالة 5%

### ج/ اختبار التوزيع الطبيعي

#### الشكل 3-2: اختبار التوزيع الطبيعي



#### المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات eviews 12.0

يتبين من الرسم البياني لتوزيع بقايا النموذج (Residuals) على عينة من 2004 إلى 2024 (21 ملاحظة) توزيعًا تقريبيًا متناظرًا حول الصفر (Mean = 1.32e-06)، مع قيمة مديان -15578.015 ومدى بين -2.46e+08 و 2.49e+08. الانحراف المعياري (Std. Dev. = 1.17e+08) يشير إلى تباين معتدل، بينما تعكس قيم الانحراف (Skewness = 0.077613) وذروة التوزيع (Kurtosis = 3.074043) تقارب التوزيع الطبيعي. اختبار Jarque-Bera (0.038146) ، Probability = 0.981108 يفشل في رفض الفرضية الصفرية للتوزيع الطبيعي (Prob. > 0.05)، مما يدعم افتراض توزيع البقايا الطبيعي وملاءمة النموذج.

د/ إختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey-RESET)

الجدول 3-6 : إختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

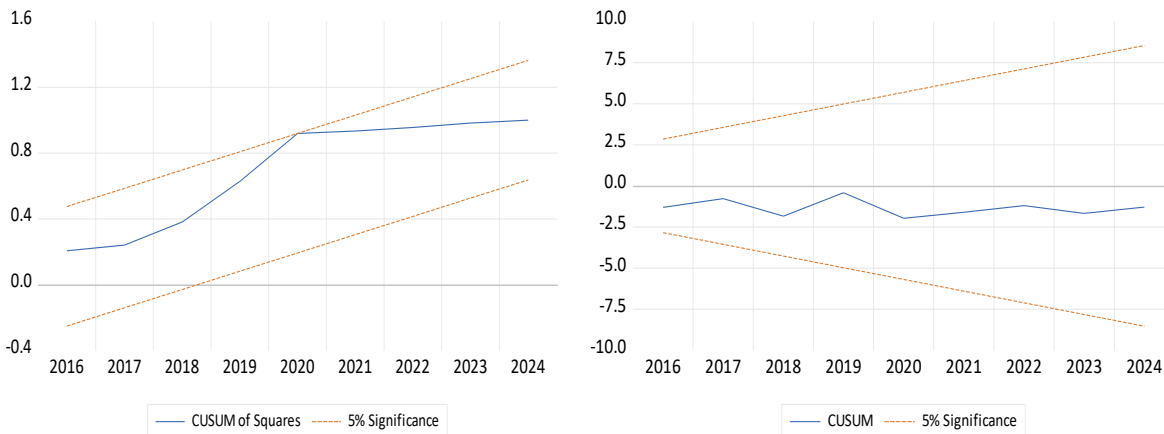
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: RFL RFL(-1) RFL(-2) RFL(-3) RFL(-4) FRF FRF(-1) FRF(-2) FRF(-3) FRF(-4) PP PP(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.364038	8	0.7253
F-statistic	0.132523	(1, 8)	0.7253
Likelihood ratio	0.345024	1	0.5569

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات 12.0 views

اظهر اختبار Ramsey TEST لفحص صحة مواصفة النموذج الذي يتضمن متغيرات RFL ، FRF ، و PP مع تأخيراتهم، حيث تنص الفرضية الصفرية على أن المواصفة صحيحة. أظهرت النتائج قيمة F-statistic بـ 0.132523 (Prob. = 0.7253) و t-statistic بـ 0.364038 (Prob. = 0.7253) ، بالإضافة إلى Likelihood ratio بـ 0.345024 (Prob. = 0.5569) ، وكلها تفشل في رفض الفرضية الصفرية (Prob. > 0.05) على مستوى دلالة 5%. يشير ذلك إلى أن المواصفة الحالية للنموذج مناسبة ولا توجد أدلة على وجود انحراف في التحديد الناتج عن متغيرات مستبعدة.

د/ اختبار الاستقرار الهيكلي

الشكل 3-3 : اختبار الاستقرار الهيكلي

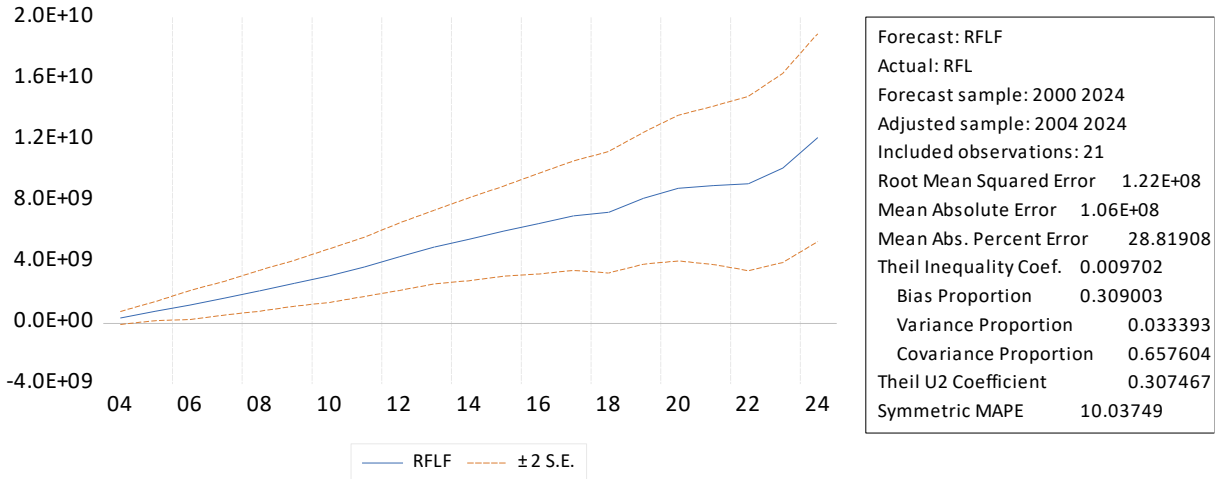


المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات 12.0 views

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

هـ/ نتائج إختبار الاداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر.

الشكل 3-4 : إختبار الاداء التنبؤي



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات **views 12.0**

يتبين من الشكل البياني التنبؤي بمتغير RFL على عينة من 2000 إلى 2024 (21 ملاحظة مع تعديل)، مقارنة بالقيم الفعلية، مع نطاقات الخطأ القياسي المضاعف ( $\pm 2$  S.E.). أظهرت المعايير التنبؤية قيمًا منخفضة لـ Root Mean Squared Error ( $1.22e+08$ ) و Mean Absolute Error ( $1.06e+08$ )، مع Theil Inequality Coefficient ( $0.029902$ ) يشير إلى دقة تنبؤ جيدة (قريبة من الصفر). نسبة التحيز (Bias Proportion =  $0.030803$ ) والتباين (Variance Proportion =  $0.033393$ ) كانت صغيرة، بينما كانت نسبة التغطية (Covariance Proportion =  $0.935804$ ) مرتفعة، مما يدعم ملاءمة التنبؤ. قيمة Symmetric MAPE ( $10.03749$ ) تؤكد أداءً مقبولاً، مما يشير إلى أن النموذج فعال في التنبؤ بمتغير RFL.

**الخاتمة**

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

بعد تناولنا لموضوع رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول، عبر فصلين متكاملين نظريا وتحليليا، تبين لنا أن الجباية المحلية في الجزائر لا تزال تشكو من اختلالات بنيوية تحد من قدرتها على أداء دورها المالي والتموي بالشكل المطلوب، فمن خلال توقفنا للإطار المفاهيمي العام للجبائية المحلية، ومصادر إيراداتها وخصوصياتها مقارنة بالجبائية الوطنية، كما أشرنا إلى العوامل المؤثرة في فعالية التحصيل الجبائي، والصعوبات التي تعترضه، سواء من حيث البنية الإدارية، أو الوعي الجبائي، أو غياب آليات المراقبة والتحفيز، وقد تم الربط بين هذه المعطيات وسياق الاقتصاد الريعي الذي تطبعه التبعية لعائدات البترول، مما يجعل الموارد المحلية مرتبطة إلى حد كبير بالتحويلات المركزية الناتجة عن الربح البترولي.

كما تطرقنا في الدراسة إلى مدى تأثير الجباية المحلية بتقلبات أسعار البترول، من خلال تحليل تطور أسعار النفط وانعكاساتها على ميزانيات الجماعات المحلية، بالإضافة إلى دراسة تطور مؤشرات الجباية الفعلية كالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على القيمة المضافة (TVA)، مع تقديم قراءة تحليلية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وقد أبرزت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين وفرة العائدات النفطية وبين حجم التحويلات والدعم الموجه للجماعات المحلية، مما يؤدي إلى تذبذب كبير في الأداء المالي المحلي عند كل أزمة نفطية.

كما أن الدراسة كشفت بأن أزمة الجباية المحلية ليست فقط أزمة موارد بل هي أيضا أزمة إدارة وتسيير، حيث أن ضعف التحصيل الجبائي المحلي لا يرتبط فقط بانخفاض أسعار البترول، بل يتصل بشكل وثيق بغياب استراتيجية واضحة لتحسين الأداء الجبائي، وضعف التنسيق بين الإدارة المحلية والمركزية، إلى جانب غياب العدالة الجبائية والاعتماد شبه الكلي على المداخل المركزية.

وفي ضوء ما سبق تبرز أهمية الانتقال نحو نموذج جبائي محلي أكثر استقلالية وفعالية، عبر تعزيز قدرات الجماعات المحلية، وتطوير أدوات التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتنوع مصادر الإيرادات بعيدا عن التبعية للربح البترولي، وذلك ضمن إطار شامل للإصلاح الجبائي المحلي، يراعي العدالة، الاستقرار، والنجاعة المالية.



## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### النتائج المتوصل إليها:

- تعاني الجماعات المحلية من ضعف واضح في آليات التحصيل الجبائي، نتيجة عوامل عديدة أبرزها نقص التأطير البشري، ضعف الرقمنة، قلة التنسيق بين المصالح الجبائية والمجالس المنتخبة، وغياب الحوافز الفعالة؛
- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وحجم الإيرادات الجبائية المحلية، حيث ترتفع مداخيل الجماعات المحلية في فترات الطفرة النفطية، وتراجع بحدّة في فترات الانخفاض، ما يبرز هشاشة الاستقلال المالي المحلي؛
- ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر تتأثر بشكل مباشر بتقلبات السوق البترولية، مما يؤدي إلى غياب الرؤية بعيدة المدى في التخطيط المحلي، والتذبذب في تمويل المشاريع التنموية؛
- هناك تفاوتات كبيرة بين البلديات من حيث القدرة على تعبئة الموارد الجبائية، ما يعمق الفوارق التنموية بين الجهات، ويكرس التبعية المالية للجماعات ذات الموارد المحدودة تجاه الدولة المركزية؛
- لا تزال الجماعات المحلية بعيدة عن تحقيق استقلال مالي فعلي، إذ تعتمد بشكل كبير على التحويلات من ميزانية الدولة بدل تعبئة مواردها الذاتية، ما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية وتنموية مستقلة؛
- رغم الاعتراف الرسمي بأهمية الجباية المحلية، إلا أن غياب إصلاحات بنيوية واضحة ومتكاملة يجعل التحصيل الجبائي غير فعال، ويمنع بناء نموذج مالي محلي متين ومستدام؛
- خلصت الدراسة إلى ضرورة الابتعاد عن النموذج الريعي، من خلال تطوير أدوات بديلة للتمويل المحلي، كالشراكات، الرسوم المحلية، تثمين الممتلكات البلدية، وتحديث السياسة الجبائية المحلية بما ينسجم مع متطلبات العدالة والكفاءة؛
- أظهر الرسم البياني لمعيار أكايك (AIC) أن أفضل النماذج تتراوح قيمها بين -41.50 و-41.20، مع تزايد طفيف ومنتظم في القيم، يشير هذا إلى أن النماذج ذات الترتيب الأدنى، وتحديدًا نموذج (4,4,1) ARDL، تقدم أداءً أفضل نسبيًا في التنبؤ، رغم أن الفروقات بين النماذج كانت طفيفة، مما يوحي بأن التحسين في الأداء بينها قد يكون محدودًا؛

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- تم تقدير نموذج ARDL لتحديد العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، أظهرت نتائج نموذج التصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة طويلة الأجل قوية، حيث كان معامل  $CointEq(-1)$  موجباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى 1%، مما يعكس سرعة العودة إلى التوازن، كما أظهرت بعض المتغيرات المستقلة تأثيرات معنوية في المدى القصير، مما يدل على ديناميكية العلاقة بين المتغيرات؛
- أثبت اختبار حدود ARDL فعاليته في الكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، سواء كانت متكاملة من الرتبة صفر أو الأولى، يعتمد الاختبار على نمذجة التأثيرات الفورية والمتأخرة، مما يعزز موثوقية النتائج؛
- أظهر اختبار Breusch-Godfrey عدم وجود دليل قوي على الارتباط الذاتي حتى التأخير الثاني، حيث لم تكن قيمة F-statistic معنوية، رغم أن اختبار Chi-Square أشار إلى معنوية طفيفة، فإن النتيجة العامة تدعم عدم وجود ارتباط متسلسل في النموذج؛
- أظهر توزيع البقايا تقارباً مع التوزيع الطبيعي، حيث كانت القيم متناظرة تقريباً حول الصفر مع انحراف وتفرطح قريبين من القيم المثالية، دعم اختبار Jarque-Bera هذا الاستنتاج، حيث فشل في رفض الفرضية الصفرية لتوزيع طبيعي، مما يعزز ملاءمة النموذج؛
- أثبت اختبار Ramsey أن مواصفة النموذج سليمة، حيث فشلت جميع المؤشرات الإحصائية في رفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من متغيرات مهمة تم استبعادها؛
- أظهر النموذج دقة تنبؤية جيدة عند توقع متغير RFL، حيث كانت معايير الخطأ مثل RMSE و MAE منخفضة، بينما كان معامل Theil قريباً من الصفر، كما أن نسبة التحيز والتباين كانت صغيرة، ونسبة التغطية كانت مرتفعة، مما يعكس ملاءمة قوية للنموذج وقدرته الفعالة على التنبؤ.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

### نصائح وإرشادات:

- من الضروري تكوين وتأهيل الموظفين المحليين في مجال التحصيل الجبائي، مع التركيز على الجوانب القانونية، التقنية والرقمية لرفع الأداء الفعلي للإدارة الجبائية؛
- الإسراع في رقمنة عمليات التحصيل، الفوترة، والمراقبة الجبائية، بهدف ضمان الشفافية، تقليص التهرب الضريبي، وتسهيل المعاملات على المواطنين؛
- اعتماد خطة إصلاح شاملة تشمل تعديل الإطار القانوني، تحسين الجبايات الحالية، وتوسيع القاعدة الجبائية مع مراعاة العدالة والفعالية الاقتصادية؛
- تشجيع الجماعات المحلية على الاعتماد على مواردها الذاتية عوض انتظار التحويلات من الدولة المركزية، عبر تثمين الأملاك المحلية وتفعيل الاستثمار المحلي؛
- تنظيم حملات توعية لتعزيز الثقافة الجبائية لدى المواطن وربط الجباية بالخدمات المقدمة له، ما يخلق نوعاً من القبول والمشروعية الاجتماعية للنظام الجبائي؛
- العمل على تقليص الفجوات بين البلديات الغنية والفقيرة من خلال آليات تضامن مالي فعّالة تضمن توازناً تنموياً وعدالة في توزيع الموارد؛
- إعادة توجيه الموارد الجبائية المحلية نحو مشاريع ذات أثر مباشر على تحسين جودة الحياة، كالبنية التحتية، البيئة، والصحة والتعليم المحلي؛
- التفكير في آليات جبائية جديدة تتلاءم مع الخصوصيات المحلية مثل الرسوم البيئية، الضرائب على النشاطات السياحية، أو الجباية العقارية المحفّزة؛
- فتح المجال أمام شركات بين القطاع العام والخاص المحلي لتمويل بعض المشاريع، وتقليل الضغط على الموارد الجبائية التقليدية؛
- وضع آليات رقابة ومتابعة وتقييم دورية لأداء المصالح الجبائية على المستوى المحلي، مع ربط الأداء بالنتائج والتكفل بالنقائص بشكل فوري.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

المصادر والمراجع:

أولا. القوانين:

1. قانون 07.20 المؤرخ في 04/06/2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجزائر، ج ر رقم 33 الصادرة في 04/06/2020.

ثانيا. الكتب:

1. الإمام محمد، مراحل النمو الاقتصادي، ط 1، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021.
2. بوباعية عبد الرحمان، الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية"، الجزائر، بدون سنة.
3. بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.
4. الحرشي عبد الله حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، ط 1، دار وهران، الأردن، 2012.
5. خالد الخطيب، المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق، سوريا، 1981.
6. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
7. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، متيجة للطباعة، الجزائر، 2017.
8. صيام وليد زكرياء وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1997.
9. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
10. طاقة محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار المسيرة، 2007.
11. عبد الكريم صادق، يونس البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع للطباعة، لبنان، 1986.
12. علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
13. غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البارقي، عمان، الأردن، 1998.

## رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

14. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
15. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
16. محمد الصغير بعلي، يسرا أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
17. محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.
18. محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
19. محمود علي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط 1، دار الغيداء، عمان، 2010.
20. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
21. نعيمة جعفري، محاضرات في مقياس الجباية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2019.

### ثالثا. المجالات والملتقيات:

1. بوغازي إسماعيل، تيغليسية لمين، ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، 2013.
2. خنفري فدوى، اليزيد علي، مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2019.
3. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010.
4. صابور سعاد، بن ساعد عبد الرحمان، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية درارية)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، الجزائر، 2020.

5. طالبى محمد، مسعودى عبد القادر، واقع الجباية المحلية فى الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019.
6. الطاهر الزيتونى، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء فى مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربى، أوابك، المجلد 37، العدد 139.
7. علو وداد، حتمية إصلاح المنظومة الجبائية للجماعات الإقليمية فى الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانونى، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد 02، 2024.
8. على رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربى، المجلد 33، العدد 123، 2007.
9. العياشى عجلان، مداخلة بعنوان: ترشيد الرقابة الجبائية على البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، الملتقى العلمى الدولى حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2022.
10. عيسى سماعيل، ظاهرة الغش الضريبى فى القانون الجبائى الجزائرى (التشخيص والعلاج) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2019.
11. لجناف عبد الرزاق، دور الجباية المحلية فى تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2021.
12. لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربح "محاولة تحليل آثار التنظيم الربعى للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائرى"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10 جوان 2013.
13. محمد مصطفى الخياط، أسعار النفط الصعود والمؤثرات، مجلة الكهرباء والغاز العدد 92، 2018.
14. مخلوفى عبد السلام، مورى سمية، أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائرى (2001-2009) "دراسة قياسية وتحليلية"، مداخلة مقدمة فى الملتقى الوطنى الأول حول التنمية المحلية والإقليمية فى الجزائر، جامعة أدرار، 7-8 نوفمبر 2013.

15. مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" ضمن المحور الثاني، التدايعيات المحتملة لأزمة قطع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر، يوم 14 ماي 2015.
16. مصباح حراق، امحمد اممر بوزيد، تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2019.
17. موزارين عبد المجيد، دور الجباية المحلية في تمويل تنمية الجماعات المحلية وسبل تعزيزه، مجلة القانون العقاري، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 86.
18. يحيوي محمد، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية مجلة القانون العقاري، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019.

رابعاً. مذكرات التخرج:

1. بغداد قريشي بوجمعة، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية "دراسة تطبيقية بلدية المطهر ولاية غليزان"، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير "قسم العلوم المالية والمحاسبة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
2. حميد قاسمي، دور الجباية المحلية في التنمية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2016.
3. شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
4. قابوش فريال، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، أم البواقي، 2018.

5. كبداني أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2012.

6. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم الجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

7. موساسب مريم، مولا حسن مراد، فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية، مذكرة ماستر في الحقوق، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2023.

8. مولود بوعينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

9. نور الدين يوسف، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2019.

10. هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.  
خامسا. المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني (Fred) الخاص بالإحصائيات، (<https://fred.stlouisfed.org>)، تم الاطلاع على بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 22:45.

2. الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/DZA>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/03، بتوقيت: 08:40.



### الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية الجباية المحلية في الجزائر في ظل التحديات المزدوجة المرتبطة بفعالية التحصيل الجبائي من جهة، وتقلبات أسعار البترول من جهة أخرى، وقد تم التطرق في الإطار النظري إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالجبائية المحلية، وخصائصها مقارنة بالجبائية الوطنية، إضافة إلى توضيح دور الربح البترولي في تمويل الاقتصاد الوطني، كما أن الجباية المحلية تُعد مصدرًا أساسيًا لتمويل الجماعات المحلية، إلا أنها تعاني من ضعف فعالية التحصيل، وتبعية مفرطة للتحويلات المركزية الناتجة عن عائدات البترول، وقد أظهرت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في مداخيل الدولة وبالتالي في التحويلات إلى الجماعات المحلية، مما يُحسن أداء الجباية المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر، في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تقليص هذه التحويلات، مما يكشف هشاشة الجباية المحلية وضعف استقلاليتها المالية.

كما أبرزت الدراسة أن الأزمة لا ترتبط فقط بتذبذب الموارد البترولية، بل تعكس أيضًا اختلالات بنيوية في إدارة وتسيير الجباية المحلية، من بينها غياب التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي، ضعف الوعي الجبائي، قلة آليات الرقابة والتحفيز، وغياب العدالة الجبائية، ومن من خلال التحليل الكمي لمؤشرات الجباية خلال الفترة (2000-2024)، تم إثبات العلاقة الطردية بين العائدات النفطية وحجم التحويلات المالية للجماعات المحلية، مما أدى إلى أداء مالي متذبذب في الفترات التي شهدت أزمات نفطية، ختامًا توصلت الدراسة إلى أن إصلاح الجباية المحلية في الجزائر يتطلب تعزيز قدراتها الذاتية، تطوير أدوات التحصيل، توسيع قاعدتها الضريبية، وفك الارتباط التدريجي عن الربح البترولي، ضمن إطار شامل لإصلاح جبائي يقوم على العدالة، الاستقرار، والنجاعة المالية.

**الكلمات المفتاحية:** الجباية المحلية - التحصيل الجبائي - أسعار البترول.

**Abstract:**

This study addresses the problem of local taxation in Algeria in light of the dual challenges associated with effective tax collection, on the one hand, and fluctuating oil prices, on the other. The theoretical framework addresses the basic concepts associated with local taxation and its characteristics compared to national taxation. It also explains the role of oil revenues in financing the national economy. Local taxation is a primary source of funding for local communities, but it suffers from weak collection efficiency and excessive dependence on central transfers resulting from oil revenues. The study shows that rising oil prices lead to an increase in state revenues and, consequently, transfers to local communities, which directly or indirectly improves the performance of local taxation. Conversely, declining oil prices lead to a reduction in these transfers, revealing the fragility of local taxation and its weak financial independence.

The study also highlighted that the crisis is not only linked to the fluctuation of oil resources, but also reflects structural imbalances in the management and administration of local taxation, including the lack of coordination between the central and local levels, weak tax awareness, lack of oversight and incentive mechanisms, and the absence of tax justice. Through a quantitative analysis of taxation indicators during the period (2000-2024), a direct relationship between oil revenues and the volume of financial transfers to local communities was proven, which led to fluctuating financial performance during periods that witnessed oil crises. In conclusion, the study concluded that reforming local taxation in Algeria requires strengthening its own capabilities, developing collection tools, expanding its tax base, and gradually disengaging from oil rents, within a comprehensive framework for tax reform based on justice, stability, and financial efficiency.

**Keywords:** Local taxation - Tax collection - Oil prices.